



تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر
المالية على توفير السيولة في ضوء الحوكمة
وتنوع الدخل: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية

د/نصر طه حسن عرفة

أستاذ مساعد المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

ملخص البحث

تهدف الدراسة الحالية لتحليل اهمية بيئة معلومات القطاع المصرفي من خلال استكشاف تأثيرها على وظائف الوساطة المصرفية، وتحليل التفاعل بينها وبين بعض الخصائص الأساسية لبيئة العمل المصرفي مثل تنوع الأنشطة وجودة نظام الحوكمة وانعكاس ذلك على وظائف البنك. فالدراسة تختبر تأثير الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية طبقاً للمعايير الدولية IFRS وإرشادات بازل على توفير السيولة كأحد الوظائف الاقتصادية الأساسية للبنك، وتأثير كل من درجة تنوع الدخل ومدى جودة نظام الحوكمة المطبق على تلك العلاقة. باستخدام بيانات من البنوك التجارية السعودية المسجلة عن سلسله زمنيه من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٩ أوضحت النتائج تأثير إيجابي لكل من الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية على توفير السيولة بما يعكس أهمية بيئة معلومات البنك وتأثيرها على وظائفه الاقتصادية. من ناحية أخرى، أظهرت النتائج عدم تأثير جودة نظام الحوكمة وتنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة باستثناء تأثير تنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة. وتشير تلك النتيجة الى ضعف التفاعل بين بيئة معلومات البنك والعوامل المكونة لبيئة عمل القطاع المصرفي، وان الإفصاح الاختياري يمكن ان يتأثر بعوامل البيئة بشكل أكبر من الإفصاح الإلزامي.

الكلمات المفتاحية: توفير السيولة - الإفصاح عن كفاية رأس المال - الإفصاح عن المخاطر المالية - تنوع الدخل - المعيار 7 ifrs.

The Impact of Disclosure of Capital Adequacy and Financial Risks on the Liquidity Creation in the Light of Governance and Income Diversity: An Empirical Study on Saudi Banks

Abstract

This study aims to analyze the importance of the banking sector information environment by exploring its impact on banking mediation functions and analyzing the interaction between it and some basic characteristics of the banking work environment such as the diversity of activities and the quality of the governance system and its reflection on the functions of the bank. The study examines the effect of voluntary disclosure of capital adequacy and mandatory disclosure of financial risks in accordance with international standards IFRS and Basel guidelines on the liquidity creation as one of the main economic functions of the bank, and the effect of both the degree of income diversification and the quality of the governance system to that relationship. Using data from registered Saudi commercial banks for a time series from 2013 to 2019, the results showed a positive impact of both voluntary disclosure of capital adequacy and disclosure of financial risks on the liquidity creation, reflecting the importance of the bank's information environment and its impact on its economic functions. On the other hand, the results showed that the quality of the governance system and income diversity did not affect the relationship between disclosure and the liquidity creation, except for the effect of income diversity on the relationship between capital adequacy disclosure and the liquidity creation. This result indicates the weak interaction between the bank's information environment and the factors constituting the banking sector's work environment, and that voluntary disclosure can be affected by environmental factors more than mandatory disclosure.

Keywords: Liquidity creation – capital adequacy disclosure – financial risk disclosure – income diversification – ifrs 7 standard.

١ - مقدمة

تلعب البنوك أدوار لا غنى عنها للاقتصاد من خلال وظائفها في توفير السيولة وتحويل المخاطر، وقد ركزت الدراسات على النوع الثاني من الوظائف، إلا أن العقد الأخير شهد اهتمام كبير بوظيفة توفير السيولة بعد أن قدمت دراسة (Berger & Bouwman, 2009) مدخل لتقييم توفير السيولة للبنك (Sahyouni & Wang, 2019). وتعتبر توفير السيولة من وظائف الوساطة المصرفية المرتبطة بشكل تلقائي بطبيعة عمل القطاع المصرفي وتساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي (Kashyap & Stein, 2000). وتكتسب وظائف الوساطة للقطاع المصرفي اهتمام كبير من جانب المنظمين لارتباطها بقرارات التمويل الحكومية وخاصة خلال الاوقات التي تمر فيها الاسواق بضغوط (Zelenyuk, et al. 2021)، حيث تعتبر معالجة التذبذب في توفير الائتمان الكلى هدف هام للمشرعين والمنظمين (Schwert, 2018). من جهة أخرى، تمثل المعلومات عنصر رئيسي وجوهري ضمن بيئة عمل القطاع المصرفي، فالبنوك تعتبر أكثر المنشآت المقيدة تنظيمياً وتشريعياً وفي نفس الوقت أكثر المنشآت غموضاً، ولذلك فتحليل تأثير الإفصاح على وظيفة توفير السيولة يمكن ان يقدم معلومات هامة ومفيدة لبيئة عمل القطاع المصرفي. وقد طرحت دراسة (Zelenyuk, et al. 2021) ان استكشاف ما إذا كان مديري البنوك يمكنهم التأثير على بيئة المعلومات بما يؤدي لنمو توفير السيولة يعتبر سؤال بحثي ما زال مطروحاً. وتعتبر كفاية رأس المال والمخاطر من الجوانب الأساسية في بيئة عمل القطاع المصرفي والتي تجتذب اهتمام كبير من كافة الأطراف في تلك البيئة، وفي ذلك السياق تتناول الدراسة الحالية اختبار ما إذا كان قيام البنك بتقديم معلومات الى السوق عن كل من كفاية رأس المال والمخاطر المالية يؤثر على توفير السيولة. بالإضافة الى ذلك، يمكن القول ان علاقة الإفصاح وتوفير السيولة قد تكون غير متجانسة وبالتالي يمكن توقع وجود عوامل تخلق دوافع للبنك فيما يتعلق بالإفصاح او توفير السيولة ومن ثم تؤثر في تلك العلاقات، ومن تلك العوامل تنوع الدخل والحوكمة. فحالات فشل البنوك جعلت من قضايا إدارة المخاطر وقضايا الحوكمة هي القضايا الرئيسية في التشريعات المصرفية، حيث التحسين في نظم الحوكمة يؤثر إيجابياً في سلامة النظام المالي (Diaz & Huang, 2017). كما ان التنوع يعتبر من الاستراتيجيات الهامة للبنك في التعامل مع المنافسة، الا ان تأثيره على بيئة اعمال البنك ما زال قضية خلافية حيث يمكن ان يخفض من المخاطر الخاصة والمخاطر الكلية، الا انه قد يشتت الموارد الإدارية واستقرار التشغيل (Hou, et al. 2018). وفي سياق أهمية الحوكمة والتنوع في بيئة اعمال القطاع المصرفي تتناول الدراسة الحالية استكشاف تأثير تلك العوامل على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة.

يكتسب توفير السيولة أهميته من قيام البنوك بتحسين اتاحة الأصول من خلال تمويل الأصول غير السائلة طويلة الاجل عن طريق التزامات سائله قصيرة الاجل. وتقوم البنوك بتوفير السيولة من داخل الميزانية عندما تحول الأصول غير السائلة الى التزامات سائله، كما يمكن ان تقوم البنوك بأنشطة خارج الميزانية *off-balance sheet activities* مثل تعهدات القروض لتوفير السيولة (Kashyap et al., 2002)، وبالتالي فتوفير السيولة هي نتيجة لعدم التوافق بين الأصول طويلة الاجل (غير السائلة) والالتزامات قصيرة الاجل (السائلة). ويمكن للبنك التقليل من توفير السيولة بزيادة رصيد النقدية لديه من خلال اصدار الديون طويلة الاجل، كما ان البنوك لا تقوم بتوفير السيولة في حالة شراء أوراق ماليه (التزامات سائله) باستخدام ودائع العملاء (أصول سائله) (Sahyouni & Wang, 2019). وترتبط توفير السيولة برأس المال وقد فرضت ارشادات بازل ٣ قواعد تنظيميه حول رأس المال وتوفير السيولة وبالتالي يجب الاهتمام بأحدهما إذا كانا يمثلان بدائل او الاهتمام بكليهما إذا كانا يكملان بعضهما (Smith, et al. 2020). وأشارت دراسة Chen, et al. (2021) الى وجهتي نظر متعارضتين حول العلاقة بين توفير السيولة ورأس المال، الأولى وجهة نظر تقبل الخطر *risk-taking view* والتي تطرح ان البنك لديه توجه مندفع نحو المخاطر ولديه رغبة في تقبل خطر السيولة بدرجة أكبر بما يقود لعلاقه سلبيه بين رأس المال وتوفير السيولة، الثانية وجهة نظر استيعاب الخطر *risk-absorption view* والتي تطرح ان رأس مال البنك يستوعب الخطر وبالتالي يمكن البنك من تحمل مخاطر أكبر من توفير السيولة بما يقود لعلاقه ايجابيه بين رأس المال وتوفير السيولة. اما المخاطر فتعتبر من السمات الملازمة لطبيعة عمل القطاع المصرفي، فالبنوك تعتبر وحدات لإدارة المخاطر حيث عملهم الأساسي تحمل المخاطر وتوفير السيولة. وترتبط توفير السيولة بالمخاطر، حيث بالرغم من أهمية توفير السيولة للاقتصاد فأنها تعرض البنك للعديد من المخاطر (Diaz & Huang, 2017).

وتمثل بيئة المعلومات اهميه خاصه للقطاع المصرفي، حيث يهتم المشرعين على المستويين المحلى والدولي بوجود إطار منظم للإفصاح وتشير القواعد المنظمة للبنوك المركزية الى تحسين الشفافية كأداة لزيادة الثقة العامة في النظام المالي (Powell, 2018). الا انه بالرغم من أهمية المعلومات للقطاع المصرفي، فان البعض يرى ان المنشآت المالية تفضل ان تظل أكثر غموضا وذلك لمنع تدفقات المعلومات السلبية وسوء تفسير المعلومات والنتائج الاقتصادية العكسية (Tran et al., 2019)، وبالتالي فقد طرح Zelenyuk, et al. (2020) ان تأثير الشفافية غير واضح حيث يمكن ان تؤدي الى زيادة الثقة العامة في النظام المصرفي كما يمكن ان تكون مضره له. وفي سياق أهمية بيئة المعلومات يمكن القول انها تؤثر على وظائف البنك بما يمكن من الربط بين

الإفصاح وتوفير السيولة، حيث طرح (Wang (2021) ان الإفصاح يرتبط بتوفير السيولة من خلال ثلاث نقاط وهي: (١) التأثير على قدرة البنك للوصول الى مصادر التمويل الخارجية والذي يؤثر بدوره على الانخراط في توفير السيولة، (٢) التأثير على علاقة البنك بعملائه، (٣) التأثير على نموذج اعمال البنك. كما طرح (Zelenyuk, et al. (2021) انه يمكن الربط بين الإفصاح وتوفير السيولة من خلال الربط بين تأثير الإفصاح على تكلفة رأس المال وتأثير تكلفة رأس المال على قدرة البنك على توفير السيولة. وقد وجدت دراسة (Wang (2021) علاقة سلبية بين عمليات إعادة التقرير وتوفير السيولة بما يعكس وجود تأثير للإفصاح على عملية توفير السيولة، كما وجدت دراسة (Zelenyuk, et al. (2020) علاقة سلبية بين الإفصاح والاقراض الذي تقوم به البنوك.

وفى سياق بيئة معلومات القطاع المصرفي يمثل الإفصاح عن كفاية رأس المال والافصاح عن المخاطر المالية اهميه كبيره، فالمعلومات غير المتماثلة فيما يتعلق بإفصاح البنك عن رأس المال والمخاطر تعتبر نموذج لمشكلة الوكالة بين مساهمي البنك والمستثمرين المحتملين من ناحية وادارة البنك من ناحية اخرى. وقد طرح البعض في اعقاب الازمه المالية انه لتخفيض اثار الازمه فانه يجب تشديد السياسات المتعلقة بالإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر حيث مع زيادة الإفصاح يتمكن المشاركون في السوق من اجراء تقييم مستقبلي لظروف البنك (Tarullo, 2010; Harris & Raviv, 2014)، وهذا التقييم يلعب دور هام في التقارب بين البنوك والمنشآت في توفير الائتمان الكلى ويخفف من الصدمات البنكية على الاقتصاد الفعلي (Schwert, 2018). وفى هذا السياق تستهدف متطلبات الإفصاح طبقا لمعايير التقرير المالي الدولية (IFRS7) ومتطلبات لجنة بازل (الركيزة الثالثة) لمساعدة المستثمرين لتحديد مستويات المخاطر لقراراتهم (Giner et al. 2020). وبالرغم من عدم التعاون الرسمي بين لجنة بازل ومجلس معايير المحاسبة الدولية فان متطلبات الإفصاح في كل من معيار IFRS7 والركيزة الثالثة تقريبا متطابقة (Bischof, et al. 2016)، وقد أشار لذلك IASB حيث أوضح ان ifrs7 يتسق مع متطلبات الإفصاح المطلوبة من لجنة بازل (IASB, 2005). ويتطلب ifrs7 معلومات تفصيليه كميه ونوعيه عن كل نوع من المخاطر المالية (ائتمان - سوقيه - سيوله)، ويؤثر المعيار على القطاع المصرفي بشكل نوعي حيث تمثل الأدوات المالية ما يقرب من أكثر من ٩٠% من إجمالي الأصول والالتزامات المالية (Bischof, 2009). وقد اقترحت دراسة (Goldstein & Yang's (2019) ان الافصاح عن كفاية رأس المال يتضمن بعدين حيث ان معلومات جودة المنتجات في ذلك الافصاح تعتبر مفيدة، بينما المعلومات المتعلقة بالمنافسة والتي يمكن استنتاجها من الافصاح عن كفاية رأس المال تعتبر مضره، والأثر الصافي للإفصاح يعتمد على التوازن بين الإفصاح عن جودة المنتج والافصاح عن منافسة البنك. في ذلك

السياق فتأثير الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية على بيئة معلومات البنك وبالتالي على دوره في توفير السيولة يعتبر محل تساؤل.

وفى سياق بيئة عمل القطاع المصرفي هناك بعض الخصائص التي تعكس خصوصية ذلك القطاع ومن تلك الخصائص نظام الحوكمة حيث تختلف الحوكمة في البنوك عن الموجودة في المؤسسات الأخرى لأن تعقيد عمليات البنك يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات والذي ينتج عنه تقليل قوة إشراف المساهمين على إدارة البنك، بجانب ان هناك تضارب في المصالح بين المساهمين والمودعين، حيث يميل المساهمون إلى الانخراط في مشاريع مرتفعة المخاطر وزيادة قيمة أسهمهم مقابل ارتفاع تكاليف الاستثمار (Sadeghi, 2019). وكذلك تنوع الدخل حيث تقليديا يعتمد دخل البنك على الأنشطة المرتبطة بالفائدة، الا ان البنوك تتجه للتنوع في اعمالها لتتضمن دخل غير معتمد على الفائدة بشكل أكبر كجزء من استراتيجية العمل وذلك لمواجهة المنافسة المتزايدة في أسواق القروض والودائع السائدة (Toh, et al. (2020). وبالتالي فان فهم دور بيئة المعلومات داخل القطاع المصرفي بشكل أكثر وضوح وعمق يتطلب تحليل كيف يتفاعل الإفصاح مع تلك الخصائص في التأثير على وظائف البنك.

فيما يتعلق بنظام الحوكمة، فالبنوك تتعامل مع مدخرات الآخرين وأموالهم وتشكل ثقة المودعين حجر الزاوية في وجودهم، كما ان طبيعة العمل المصرفي تعزز من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتقلل من قدرة أصحاب المصلحة على مراقبة قرارات المديرين، لذلك يخضع القطاع المصرفي لتنظيم أكثر صرامة من القطاعات الأخرى (Bezawada, 2020). وبالتالي فترتيبات الحوكمة تحتل اهمية متزايدة في بيئة عمل القطاع المصرفي، وقد طرحت دراسة Hagendorff, & Keasey (2008) ان تحليل أسباب انهيار بعض الشركات والبنوك الكبرى والتي تعرضت لخسائر كبيرة يوضح أن هذه الخسائر ترجع بشكل أساسي الى ضعف آليات الحوكمة. وينظر الى هيكل الحوكمة على نطاق واسع كعامل محدد مهم لتحسين أداء البنوك حيث يُنظر إلى البنوك ذات الهيكل القوي للحوكمة على أنها أكثر كفاءة في تخصيص موارد البنك لتحقيق المزيد من الأرباح (Hussien et al., 2019). كما ان الأزمات المالية والمصرفية توضح أن عدم كفاءة إدارة السيولة ترجع بشكل أساسي إلى ضعف الحوكمة (Choi et al, 2014)، حيث يمكن القول أن الحوكمة تعتبر أداة تنظيمية أساسية لنجاح البنوك في إدارة السيولة (Sadeghi, 2019). وقد اجتذبت الحوكمة في القطاع المصرفي اهتمام الدراسات التجريبية مؤخرًا، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت الصناعة المصرفية على مستوى العالم الكثير من الإصلاحات تتعلق بالحجم ولجنة المراجعة

وتكوين مجلس الإدارة ونسب الملكية الكبيرة والعمليات، ومع هذه التغييرات في الصناعة المصرفية هناك حاجة للاستعداد لمواجهة التحديات من قبل البنوك خاصة في مجال تعزيز بيئة الحوكمة (Okonkwo & Azolibe, 2020). وترتبط الحوكمة مع استراتيجية الإفصاح فالمساءلة والتي تعتبر أحد دعائم نظام الحوكمة ترتبط بالمعلومات وترتب التزام على الإدارة بتوفير المعلومات كمسئوليته شخصيه واجتماعيه (Rahman & Bukair, 2013)، وطبقا لنظرية الوكالة والتي تعتبر الأساس النظري لمفهوم الحوكمة فان شفافية الإفصاح تقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وفي سياق أهمية الحوكمة في بيئة عمل القطاع المصرفي وارتباطها باستراتيجية الإفصاح يثور التساؤل حول تأثير جودة نظام الحوكمة المطبق بالبنك على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة.

وبخصوص التنوع، فقد اشارت دراسة (Hoang, et al. (2020 الى ان عدد من الدراسات تناولت تأثير تنوع الدخل على نموذج اعمال وأداء البنك وقدمت نتائج مختلطة، فمن ناحية فتتبع الدخل يؤثر إيجابيا على مخاطر البنك بتخفيض المخاطر المتلازمة والمخاطر الكلية وزيادة حد العائد-المخاطرة من خلال إيجاد فرص استثمار أكثر، ومن ناحية أخرى فتتبع الدخل يؤثر سلبا على أداء البنك من خلال تشتيت الموارد الإدارية وزيادة تذبذب الأرباح. وقد قدمت الدراسات نتائج متعارضة حول تأثير التنوع على أداء البنك، فبعض الدراسات أوضحت أن زيادة مستوى التنوع في البنك تجعله يتمتع بمجموعة واسعة من مصادر الدخل والطاقة السوقية بما يعوض هامش الوساطة من أنشطة الإقراض وتلقي الودائع (Lee et al., 2014; Meslier et al., 2014)، وبالتالي يمكن توقع ان البنوك ذات درجة التنوع الأكبر يمكن ان تقوم بتوفير السيولة بشكل أكبر. في المقابل، قد تجد البنوك شديدة التنوع نفسها في وضع أقل ربحية وأكثر خطورة لأن الأنشطة غير القائمة على الفائدة، مثل تداول الأوراق المالية، تزيد من تقلبات العائد وتتطلب المزيد من الخبرة للتعامل معها (De Jonghe, 2010; DeYoung & Torna, 2013)، وبالتالي قد تميل تلك البنوك لخفض توفير السيولة والتي تتسم بالمخاطر للحفاظ على الاستقرار المالي. والتنوع البنكي يستحق الاهتمام بشكل خاص في الدول الناشئة لان النظام المصرفي يكون أكثر تنوع واقل نضجا من الدول المتقدمة من حيث نموذج الاعمال ومرحلة التطور والإطار المؤسسي والتشريعي، وهي العوامل التي تخلق فرص للاتجاه للتنوع (Hoang, et al. 2020). وفي ظل التعارض حول تنوع النشاط وتأثيره على بيئة اعمال البنك فان تحليل تأثير التنوع على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة يمكن ان يقدم معلومات مفيدة للقطاع المصرفي.

في ضوء العرض السابق فمشكلة الدراسة الحالية ترتبط بتوضيح أهمية بيئة معلومات القطاع المصرفي ويمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

(١) كيف يؤثر الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية على توفير السيولة؟

(٢) هل يؤثر كل من جودة نظام الحوكمة ودرجة تنوع النشاط على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة تستخدم الدراسة بيانات من البنوك التجارية السعودية عن سلسله زمنيه تبلغ ٧ سنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٩. ويكتسب القطاع المصرفي اهميه متزايدة للاقتصاد السعودي في مرحلة التحول الحالية وبشكل خاص فوظائف الوساطة المصرفية تلعب دور اقتصادي جوهري، فطبقاً لتقرير البنك الدولي حول الصناعة المصرفية حول العالم، فإن العمق المالي للصناعة المصرفية السعودية، يقاس بالانتمان المصرفي المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، اعلى من المتوسط العالمي واعلى من المتوسط الخاص بالدول النامية والمتوسط الخاص بدول الشرق الأوسط بما يؤكد الدور الهام لوظائف الوساطة للقطاع المصرفي بالمملكة^(١). كما انه من الأهداف الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠ في المملكة زيادة دعم المؤسسات المالية لنمو القطاع الخاص، حيث من المستهدف نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 1598.6 مليار ريال في ٢٠٢٠ الى 2053.2 في ٢٠٢٥^(٢) وهو ما يؤكد أهمية وظيفة توفير السيولة في بيئة الاعمال السعودية. ونظراً لتلك الأهمية لوظيفة توفير السيولة في بيئة الاعمال السعودية، فإن نتائج الدراسة الحالية يمكن ان تقدم رؤية مفيدة للمسئولين عن تنظيم القطاع في صياغة بعض السياسات المساعدة لضبط الأداء ودعم وظيفة توفير السيولة.

وترتبط الدراسة الحالية بسياق الدراسات التي تناولت محددات توفير السيولة وتحديدا علاقة الإفصاح بتوفير السيولة، الا ان الدراسة الحالية تقدم رؤية أكثر اتساع لاستراتيجية الإفصاح في البنك من خلال تحليل نمطين من الإفصاح في القوائم المالية وهما الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية طبقاً لإطار بازل والمعيار الدولي ifrs7. كما ان الدراسة تقدم تحليل أكثر شمول لبيئة العمل المصرفي من خلال تحليل التفاعل بين الإفصاح وخصائص اساسيه للبنك مثل درجة تنوع الأنشطة وجودة الحوكمة وتوضيح تأثير ذلك التفاعل على وظائف

¹ World bank, (2020), GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT 2019/2020: Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis.

² Financial Sector Development Program, Program Charter 2021.

توفير السيولة. وتكتسب الدراسة أهميتها من موضوع الدراسة حيث توضح تأثير استراتيجية الإفصاح على وظيفة مصرفيه تلعب دور محوري للاقتصاد القومي. كما تقدم الدراسة رؤية تحليليه أكثر شمولاً وعمق لبيئة الاعمال المصرفية من خلال استخدام بيانات سلسله زمنييه ممتدة وبالتالي فننتائج الدراسة يمكن ان تقدم معلومات مفيدة للمسؤولين عن تنظيم القطاع المصرفي.

ويجب التعامل مع النتائج في ضوء **حدود الدراسة**، فالدراسات المحاسبية بشكل عام يجب تفسير نتائجها طبقاً لحدود الفترة الزمنية للدراسة وأساليب قياس المتغيرات وقيود الأساليب الإحصائية المستخدمة. وبالإضافة لتلك القيود العامة يجب مراعاة ما يلي بخصوص الدراسة الحالية:

- اعتمدت الدراسة على نمط واحد من الأنماط الأربعة لتوفير السيولة.
- اعتمدت الدراسة على قياس الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال كمتغير وهمي ولم تتناول قياس كمية ذلك الإفصاح.
- اعتمدت الدراسة على قياس الإفصاح في الملاحظات المتممة للقوائم المالية ولم تتناول الأجزاء الأخرى من التقرير السنوي.

ويتم استكمال الدراسة على النحو التالي: يتناول القسم الثاني الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة، ويعرض القسم الثالث لأسلوب وتنظيم الدراسة، ويقدم القسم الرابع نتائج الدراسة التطبيقية، وتختتم الدراسة بملخص للنتائج والتوصيات.

٢ - الدراسات السابقة والفروض

٢-١ الإفصاح وتوفير السيولة

هناك جهات مختلفة تتدخل في تحديد إطار عملية الإفصاح بالبنوك، فهناك سلطة الاشراف على البنوك وسلطة اصدار المعايير المحاسبية في الدولة وسلطة اصدار معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل للإشراف المصرفي، بما يزيد من تعقد عملية التقرير المالي بالبنوك. وتعتبر معايير التقرير المالي الدولية IFRS المطبقة على نطاق واسع في القطاع المالي حول العالم بجانب إرشادات لجنة بازل من الدعايم الأساسية التي تحدد طبيعة الإفصاح للقطاع المصرفي حول العالم. في عام ٢٠٠٤ أصدرت لجنة بازل توصيات بازل ٢ التي تتكون من ثلاث ركائز الأولى تتناول متطلبات رأس المال والثانية تتعلق بعملية الاشراف والثالثة تتعلق بالشفافية وتنظيم السوق. وتتطلب الركيزة الثالثة توفير معلومات حول مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك وممارسات إدارة المخاطر. وقد كانت الخسائر البنكية خلال الازمه المالية العالمية هي الدافع الرئيسي للجنة بازل لإجراء التعديلات من خلال بازل ٣ (Basel Committee on Banking Supervision,

(2010). وفي عام ٢٠٠٥ صدر المعيار Ifrs7 (الإفصاح عن الأدوات المالية) والذي يتطلب توفير معلومات حول قياس فئات الأدوات المالية والسياسات المحاسبية المرتبطة ومعلومات كميته ونوعيه حول المخاطر المالية. وبالرغم من ذلك الاهتمام ببيئة معلومات القطاع المصرفي تعتبر البنوك أكثر غموضاً من المنشآت الأخرى، حيث نتيجة لقدرة البنوك على تحريك أصول خارج الميزانية من خلال أساليب التوريق فإن الأصول المتبقية التي يتم التقرير عنها تصبح أكثر غموضاً (Macey & O'Hara, 2016). وقد يكون من الصعب على المستثمرين تقييم القروض ومحافظ البنك الأخرى في ظل غياب المعلومات التفصيلية عن تلك الأصول والمحافظ بما يعكس أهمية الشفافية للقطاع المصرفي حيث تعتبر عامل حيوي للتأكد من استقرار النظام المالي.

وفي ظل أهمية بيئة معلومات القطاع المصرفي يمكن توقع تأثيرها على وظائف البنك بما فيها وظائف الوساطة المصرفية، فنظرياً فإن فشل الإفصاح يعوق عملية توفير السيولة لأنه يقلل من قدرة البنك على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية والذي بدوره يضعف من قدرة البنك على الانخراط في أنشطة جانب الأصول التي تؤدي إلى خلق السيولة (Wang, 2021). على سبيل المثال قد يشعر المودعون الذين لديهم مدخرات تقاعدية في أحد البنوك التي تقوم بإعادة التقرير (فشل في الإفصاح) بالقلق من أن مخاطر الملاءة المالية للبنك يمكن أن تؤثر سلباً على رفاههم المالي، وبالتالي يكون لديهم حوافز قوية لإعادة تخصيص المدخرات للمؤسسات ذات التقارير المالية الأكثر موثوقية (Acharya & Mora, 2015). كذلك فقد انخفضت أرصدة ودائع البنوك، بما في ذلك تلك المؤمنة بالكامل، بنسبة ٣٠٪ تقريباً خلال العام التالي لعملية إعادة التقرير (Davenport & McDill, 2006). كما أن الدائنين في الأجل القصير تكون استجاباتهم للفشل في الإفصاح عن طريق رفض تجديد الديون المستحقة أو المطالبة بأسعار فائدة أعلى عند تجديد الديون (Wang, 2021). ويمكن أن تؤدي ضغوط التمويل المتزايدة إلى إعاقة قدرة البنوك على الحفاظ على الإقراض وأنشطة توفير السيولة الأخرى (Wang, 2021). وفي إطار استراتيجية إفصاح البنك يمثل الإفصاح عن كل من كفاية رأس المال والمخاطر أهميته كبيره نظراً لما تمثله تلك العناصر من أهميته في نشاط القطاع المصرفي وتأثير كبير على بيئة عمل البنك بشكل عام. فالإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر يقدم إشاره حول جودة واستقرار البنك والموقف النسبي له ضمن القطاع المصرفي، وبالتالي فالمعلومات عن تلك العناصر تحدد إلى حد كبير طبيعة بيئة معلومات البنك وتؤثر على وظائفه بما فيها توفير السيولة.

فيما يتعلق بالإفصاح عن كفاية رأس المال فإنه يمكن ان يخفف من عدم تماثل المعلومات بين البنك والمستثمرين حيث معرفة المستثمرين بان هيكل راس مال البنك يتسق مع القيمة المثالية قد يمنع او يقلل من الفشل السوقي (Marini, 2009). وقد تم تقديم الإفصاح الإلزامي عن كفاية رأس المال في ارشادات بازل ٢، وأشارت دراسة Zelenyuk, et al. (2020) الى ان الزيادة في الإفصاح عن كفاية رأس المال عما هو مطلوب تنظيميا تمكن المشاركين في السوق من التقييم المستقبلي لكفاية راس مال البنك والذي يلعب دور هام في أسواق الوساطة المصرفية وبذلك يسهل من توفير الائتمان الكلي. وقد طرحت دراسة Zelenyuk, et al. (2021) انه يمكن الربط بين الإفصاح الاختياري ودور البنك في توفير السيولة والاقراض بالدمج بين وجهتي نظر في الادب المحاسبي وهما وجهة النظر حول تأثير الإفصاح على تكلفة رأس المال ووجهة النظر حول تأثير تكلفة رأس المال على نمو الاقراض. فقيام البنك بتوفير الإفصاح الاختياري يقلل من عدم تماثل المعلومات بين البنك والاطراف الاخرى في السوق بما يقود لتخفيض تكلفة رأس المال، حيث المستثمرين الاكثر معرفه يواجهون مواقف المفاضلة بين العائد والمخاطرة بشكل أفضل. من جهة اخرى، فعملية الاقراض لدى البنوك سوف ترتفع فقط مع انخفاض تكلفة رأس المال حيث ان توسع المنشآت المختلفة في اصولها سوف يتوقف على تكلفة رأس المال (Lepetit et al. 2015). والبنوك التي لديها تكلفة رأس مال اقل تتوسع في رأسمالها والذي بدوره يزيد من قيمة القروض والنصيب السوقي للبنك (Berger & Bouwman, 2013)، وكذلك استقرار عملية توفير القروض (Schwert, 2018). وقد اشار (Graham et al., 2008) الى ان الاخبار السلبية قد يكون لها تأثيرات عكسية على تكلفة رأس المال وتعاقدات القروض بالبنك. وبالتالي فالإفصاح الاختياري يقلل من تكلفة رأس المال وبالتالي يزيد من رأس المال والاقراض والذي من خلالهما تقوم البنوك بتوفير السيولة (Xie et al., 2019).

وقد قدمت دراسة Zelenyuk et al. (2020) ادله على التخفيض في الإقراض وتوفير السيولة في البنوك التي قامت بالإفصاح عن كفاية رأس المال طبقا لما تحدده قواعد الاحتياطي الفيدرالي بما يشير لتأثير سلبي للإفصاح الإلزامي عن كفاية رأس المال على توفير السيولة. بينما قدمت دراسة Zelenyuk et al. (2021) ادله على الارتباط الإيجابي بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة. في ضوء ذلك يمكن القول ان قيام البنك بتوفير معلومات عن كفاية رأس المال زيادة عما هو مطلوب تنظيميا يقدم اشارة قوية للسوق حول قوة واستقرار البنك من ناحية ويخفف من عدم تماثل المعلومات من ناحية اخرى بما يعزز من مكانة البنك وادائه لوظائفه

الاقتصادية ومنها توفير السيولة. ومن ثم يمكن توقع تأثير إيجابي للإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال على توفير السيولة وبالتالي يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الاول: توجد علاقة ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة بالبنك.

وبخصوص الإفصاح عن المخاطر فقد اقترحت لجنة بازل أن ممارسات الإفصاح عن المخاطر الشاملة والفعالة هي أمر أساسي لتحقيق الثقة العامة والحفاظ عليها، حيث أصبح تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها والسيطرة عليها، والأهم من ذلك، الإفصاح عنها أكثر أهمية مع اتجاه القطاع المصرفي العالمي نحو التعقد وعدم الشفافية بشكل متزايد، وأصبح تعرض البنك لمخاطر نفقات الائتمان أكبر وأكبر، كما يؤدي الابتكار المالي والهندسة المالية إلى زيادة تعقيد قياس وتوفير المعلومات حول مخاطر السوق. وبشكل عام، فإن تقييم البنك للمخاطر والإفصاح عن ذلك يعتبر امر جوهري للأطراف المتعاملة مع البنك حيث ان تعرض أحد البنوك لدرجه كبيره من المخاطر وحتى ان كان بشكل فردي قد يكون له تأثير ضار على استقرار النظام المالي بأكمله (Polizzi & Scannella, 2020). ويقود عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية الى زيادة الحاجة للإفصاح عن المخاطر حيث يمثل اداه جوهريه للتواصل بين الأطراف المختلفة (AI- Maghzom et al. 2016). وبالرغم من تلك الأهمية للإفصاح عن المخاطر، فقد شكك البعض في المنافع المتوقعة للإفصاح الإضافي عن المخاطر المالية، حيث انه طبقا لاتجاهات المديرين وتعدّد العديد من الأدوات المالية فان الأسواق تكون غير قادره على استيعاب المعلومات الإضافية بشكل مفيد (Hassan & Mohd-Saleh, 2010; Siregar et al., 2013). ولذلك فتحليل الإفصاح عن المخاطر طبقاً للإطار التشريعي في معيار ifrs7 والركيزة الثالثة من ارشادات بازل يقدم معلومات مفيدة بشكل أكبر.

وقد طرح Wang, (2021) انه يمكن الربط بين الإفصاح وتوفير السيولة استنادا الى ثلاث نقاط: (١) تأثير الإفصاح في قدرة البنوك على الوصول الى مصادر التمويل الخارجية والذي يؤثر بدوره على قدرة البنوك في الانخراط في أنشطة توفير السيولة. فأصحاب التمويل الخارجي يعتمدون بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من البنك لتقييم جودة أصول البنك بالإضافة إلى مخاطر الملاءة المالية (Beatty & Liao, 2014). (٢) الإفصاح يؤثر على علاقة البنك بعملائه، حيث العلاقة القوية مع العملاء تمكن البنوك من تقديم خدمات وسيطة مختلفة للعميل من خلال اقتصاديات الحجم وتستند إلى الثقة المتبادلة بين البنك والعميل (Osili & Paulson, 2014).

والعلاقات المصرفية هي مصدر مهم لتوفير السيولة لأنها تمكن البنك من تأمين الأعمال الحالية والمستقبلية مع العميل بسبب اقتصاديات الحجم الناتجة عن تعاملات البنك المتكررة مع العميل (Drucker & Puri, 2005)، وتعتمد تلك العلاقات، إلى حد كبير، على الثقة المتبادلة بين البنك والعميل ويلعب الإفصاح دور جوهري في تأسيس تلك الثقة. (3) الإفصاح يؤثر على نموذج أعمال البنك، فقد أشار (Acharya & Ryan (2016) الى انه عندما يقوم البنك بتقديم تقارير خاطئة، فمن المرجح تشويه نموذج الأعمال من خلال القيام بأنشطة توسعية ولكن تنطوي على مخاطرة مفرطة (على سبيل المثال، إقراض للمقترضين ذوي الجودة الائتمانية المنخفضة)، بما يراكم، ربما من تعرضه لمخاطر القروض المتعثرة وغيرها من الأوراق المالية الضعيفة. وتلك المخاطر المتراكمة تقلل من القدر الإضافي من المخاطر الذي يستطيع البنك تحمله لأغراض توفير السيولة.

في ضوء ذلك، يمكن القول ان الإفصاح عن المخاطر المالية طبقا للمعيار ifrs7 والركيزة الثالثة لبازل تمثل عنصر رئيسي في التواصل مع اصحاب التمويل الخارجي واكتساب ثقة العملاء لتعزيز العلاقات معهم ودعم نموذج أعمال البنك في اتجاه التوسع المعتمد على تقييم واضح ورشيد للمخاطر. وعلى ذلك فالإفصاح عن المخاطر المالية يساعد في تهيئة بيئة أعمال البنك بما يزيد قدرته على توفير السيولة وبالتالي يمكن توقع تأثير إيجابي للإفصاح عن المخاطر المالية على توفير السيولة ويمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط معنوي إيجابي بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة بالبنك.

٢-٢ تأثير الحوكمة

تعتبر الحوكمة أداة تنظيمية تستخدمها الشركات، وخاصة الشركات المالية، للإشراف على الأنشطة وتحقيق أهداف مثل المساءلة والشفافية والعدالة وحقوق أصحاب المصلحة. والنظرية الأساسية التي يستند إليها مفهوم الحوكمة في مختلف المؤسسات ومنها البنوك هي نظرية الوكالة والتي تطرح ان المديرين قد يتخذون قرارات لا تتماشى بالضرورة مع مصلحة المساهمين وبالتالي يجب أن تكون هناك آليات رقابة وإشراف كافية لحماية المساهمين من تضارب المصالح، وآليات الحوكمة تقلل من مشاكل الوكالة تلك وتختلف جودة هذه الآليات نسبيا من شركة إلى أخرى. ويستقر الأدب المحاسبي على الأهمية الكبيرة لآليات الحوكمة في بيئة الأعمال بشكل عام، وفي القطاع المصرفي الذي يخضع لإشراف أكثر صرامة وقيود تنظيمية وتشريعية أكثر تدقيقا فان أهمية الحوكمة تكون بدرجة اكبر من القطاعات الأخرى. فقد اظهرت الاستطلاعات أن السبب الرئيسي

لانتهاء وإفلاس بعض البنوك الكبرى هو ضعف آلية الحوكمة المتعلقة بالسيولة (Sadeghi, 2019). فآليات الحوكمة تلعب دور في إدارة السيولة، لأنها تزيد من القدرة على المراقبة واتخاذ القرارات، وبالتالي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على معايير إدارة رأس المال العامل مثل التدفق النقدي، والحسابات المدينة، والحسابات الدائنة، ودوران الأموال (Gill & Biger, 2013). وقد أوضحت دراسة (Chen & Lin, 2016) أن ضعف نظم الحوكمة في البنك يقلل من ثقة البنك في قدراته على إدارة أصوله والتزاماته وبالتالي التحكم في السيولة بما يؤدي في النهاية إلى انخفاض ثروة المساهمين. وقامت دراسة (Aebi et al. 2012) باختبار تأثير الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الصينية خلال 2007-2008، وأظهرت النتائج أن البنوك التي لديها لجنة المخاطر لديها أداء مالي أفضل، أما ازدواجية دور المدير التنفيذي لها تأثير سلبي على الأداء المالي. ووجدت دراسة (Farzinvash et al. 2017) أن آليات الحوكمة لها تأثير إيجابي وهام على مؤشرات ربحية البنوك ويختلف حجم ومستوى أهمية التأثير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقامت دراستي (Bezawada (2020); Aslam & Haron (2020) باختبار تأثير آليات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة على أداء البنك في البنوك الهندية والبنوك الإسلامية في عدد من الدول وأظهرت النتائج تأثيرات مختلفة ما بين تأثير إيجابي وسلبي بين الآليات المختلفة.

وفي سياق الدراسة الحالية فالحوكمة تؤثر في بيئة أعمال البنك بما في ذلك استراتيجية الإفصاح وتوفير السيولة، فقد وجدت دراسة (Diaz & Huang (2017) أن البنوك التي لديها آليات حوكمة أفضل ستخلق المزيد من السيولة، فنظام الحوكمة القوي يمكن ان يحد من المخاطر بما يمكن البنك من توفير السيولة بشكل أكبر مع تقليل مخاطر الإفلاس. ووجدت دراسة (Faleye & Krishnan (2017) ان كفاءة مجلس إدارة البنك ووجود لجنة للمخاطر يقلل من مخاطر الإقراض. ووجدت دراسة (Sadeghi, (2019) تأثير إيجابي للحوكمة على توفير السيولة. كما ترتبط الحوكمة بالإفصاح حيث في غياب المعلومات فان مشاكل المخاطر الأخلاقية قد تؤثر سلبا على قيمة البنك حيث قد يعمل المديرين ضد مصالح المستثمرين، وبالتالي فالسلطات التنظيمية والإشرافية تعمل بشكل دائم على نشر القواعد والتوصيات التي تجبر المنشآت المالية على العمل بطريقة مسئولة. وبعد الازمة المالية العالمية ظهرت بعض السياسات التي تهدف لتحسين الاستقرار المالي، ومن ذلك سياسة الشفافية كأحد اركان نظام الحوكمة والتي اما ان تؤدي الى تحسين الثقة الجماعية في النظام المصرفي او تكون ذات تأثير ضار (Zelenyuk, et al. 2020). وعلى ذلك فنظام الحوكمة من المتوقع ان يؤثر ايجابيا على كل من استراتيجية الإفصاح وتوفير السيولة، وفي إطار ذلك التأثير يمكن توقع ان ارتفاع جودة نظام الحوكمة المطبق في البنك يزيد من الشفافية ويحسن من علاقات

البنك ضمن بيئة أعماله بما يزيد من قدرته على توفير السيولة، وبالتالي فجودة الحوكمة تؤثر على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة بحيث تزيد جودة الحوكمة من قوة العلاقة ويمكن صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الثالث: تؤثر جودة الحوكمة بشكل معنوي إيجابي على قوة العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة بالبنك.

الفرض الرابع: تؤثر جودة الحوكمة بشكل معنوي إيجابي على قوة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة بالبنك.

٢-٣ تأثير تنوع الدخل

طبيعة نشاط القطاع المصرفي والقيود التنظيمية والتشريعية المحددة له بشكل صارم تجعل من قرار البنك لتنوع انشطته ومصادر دخله من القرارات الإدارية المعقدة والتي ترتبط بدرجة عالية من المخاطرة. وقد قدمت الدراسات نتائج مختلفة حول تأثير التنوع المصرفي على أداء البنك والمخاطر، فوجدت دراسة (Carbó Valverde & Fernández (2007) أن تنوع الأصول غير المرتبطة بالقروض هو مصدر جديد للقوة السوقية للبنوك الأوروبية من خلال التعويض عن القوة السوقية التي تتعرض للضغط في أنشطة القروض، ووجدت دراسة Demirgüç-Kunt & Huizinga (2010) أن التنوع تجاه الأنشطة غير المعتمدة على الفائدة يزيد من عائد البنك. وأوضحت دراسة (Meslier et al. (2014) ان التنوع تجاه الأنشطة غير المعتمدة على الفائدة يحقق مكاسب من حيث العائد والعائد المعدل حسب المخاطر، وتكون تلك المكاسب أقوى عندما تتجه البنوك نحو التداول في الأوراق المالية الحكومية. ووجدت دراسة (Lee et al. (2014) أن الأنشطة غير المعتمدة على الفائدة تقلل من المخاطر وتحسن أداء البنوك في البلدان التي تعتمد على نظم مالية قائمة على البنوك وفي البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وتشير تلك النتائج إلى أن التنوع المصرفي يعتبر وسيلة جيدة للتوسع بالنسبة للبنوك. في المقابل وجدت دراسة (DeYoung & Torna (2013) أن البنوك الأمريكية التي تتسم بدرجة أكبر من التنوع تجاه الأنشطة غير التقليدية مثل رأس المال الاستثماري، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وتوريق الأصول، تكون أكثر عرضة للفشل خلال الأزمة المالية. ووجدت دراسة (Stiroh & Rumble (2006) أن الأنشطة غير القائمة على الفائدة ترتبط بأرباح أكثر تقلبا، وبالتالي قد لا تكون تلك الأنشطة أكثر ربحية من الأنشطة التقليدية القائمة على الفائدة.

في سياق الدراسة الحالية يمكن طرح ان التنوع المصرفي يؤثر في بيئة عمل البنك بما في ذلك استراتيجية الإفصاح وتوفير السيولة. يمكن القول إن البنوك التي تتخبط في أنشطة مصرفية تقليدية تميل إلى خلق سيولة أكثر من البنوك المشاركة في الأنشطة غير التقليدية وذلك لأن الأعمال المصرفية التقليدية تركز على نموذج لربط الالتزامات الأكثر اضافة للقيمة (الودائع الأساسية) بالفروض الأكثر اضافة للقيمة (Song & Thakor, 2007)، بينما لا ترتبط الأنشطة غير التقليدية، مثل الوساطة والاكنتاب في الأوراق المالية، بوظائف الوساطة الأساسية للبنك، وبالتالي يمكن توقع أن التحول إلى أنشطة غير تقليدية قد يقلل من مستوى خلق السيولة. وخلافا لذلك، قد يكون لدى البنك الذي يمكنه خلق المزيد من السيولة فرق إدارة تتمتع بخبرة إدارية أكثر وألية حوافز أقوى للمديرين لتلبية الطلب المتنوع على الخدمات المالية لعملائهم (Hou et al., 2018). وبالتالي قد يكون التوسع في توفير السيولة مصحوبًا بمزايا أعلى من التنوع المصرفي بما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التنوع وتوفير السيولة. وقد وجدت دراسة (Hoang, et al. (2020 ان تنوع الدخل يؤثر سلبا على توفير السيولة وربحية البنك بما يشير الى أهمية تركيز البنوك على الاعمال التقليدية يشكل أكبر من التنوع باتجاه الأنشطة غير التقليدية. ووجدت دراسة (Hou et al., (2018 أن الزيادة في درجة التنوع المصرفي بين الأنشطة المصرفية التقليدية التي تدر صافي دخل من الفوائد والأنشطة المصرفية غير التقليدية التي تدر دخلاً من غير الفوائد تقلل من توفير السيولة. ووجدت دراسة (Toh, et al. (2020 ان القوة السوقية للبنك تؤثر سلبا على توفير السيولة الا ان درجة التنوع تقلل من ذلك التأثير السلبي. من جهة اخرى، فالتنوع يعقد من بيئة العمل ويخلق علاقات أكثر تشابكا بما يزيد بشكل كبير من الحاجة الى المعلومات وينتج أطراف أكثر لديها اهتمام بإفصاح البنك، وبالتالي يمكن القول ان التنوع يؤثر في استراتيجية الإفصاح للبنك. وعلى ذلك يمكن توقع ان درجة التنوع المصرفي تؤثر على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة بحيث يمكن توقع ان زيادة التنوع في النشاط المصرفي وتنوع الدخل للبنك سينعكس على زيادة الإفصاح، الا ان التنوع وما يرتبط به من مخاطر قد يضعف من توجه البنك لتوفير السيولة بما يقود لانخفاض في الارتباط بين الإفصاح وتوفير السيولة وبالتالي يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الخامس: تؤثر درجة تنوع الدخل بشكل معنوي سلبي على قوة العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة بالبنك.

الفرض السادس: تؤثر درجة تنوع الدخل بشكل معنوي سلبي على قوة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة بالبنك.

٣- المنهج وتنظيم الدراسة

تمت الدراسة في سياق بيئة الاعمال السعودية والتي شهدت تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS في القطاع المالي في وقت مبكر منذ عام ٢٠١٠. ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فروضها يتم استخدام بيانات من البنوك التجارية السعودية المسجلة والتي تبلغ ١٠ بنوك عن سلسله زمنيه من عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٩، بحيث تبلغ عينة الدراسة ٧٠ مشاهده بنك/عام. وقد تم استبعاد عام ٢٠٢٠ من بيانات الدراسة نظرا لتأثير ازمة كورونا على بيانات ذلك العام بما يمكن ان يؤثر في صلاحية نتائج الدراسة. ويتم تجميع بيانات الدراسة بشكل يدوي من خلال القوائم المالية المنشورة للبنك، ويعتمد اختبار الفروض على استخدام نماذج الانحدار بأسلوب البيانات المجمعة panel data.

٣-١ متغيرات الدراسة

الإفصاح عن المخاطر:

يعتمد مؤشر الإفصاح عن المخاطر على متطلبات الإفصاح الكمي والنوعي حول مخاطر الائتمان والسوق والسيولة كما وردت في معيار ifrs7 والتي تتشابه بدرجة جوهرية مع الركيزة الثالثة من إرشادات بازل، بحيث يوضح المؤشر التداخل بين نمطي المعايير (يعرض الملحق أ مكونات مؤشر الإفصاح عن المخاطر). واتباعا لدراسة (Giner et al. (2020) يتم تجميع البيانات يدويا من ملاحظات القوائم المالية باستخدام تحليل المحتوى حيث وحدة القياس هي المعلومات التي يتم تقديمها في شكل وصفى او رقمي او جدولي. ويتم استخدام أسلوب القياس الثنائي لكل عنصر من عناصر الإفصاح في المؤشر حيث يأخذ القيمة 1 في حالة توفير المعلومات والقيمة 0 غير ذلك. ولا يتم استخدام اوزان ترجيحية لعناصر الإفصاح حيث من المفترض ان كل العناصر تكتسب نفس مستوى الأهمية. ويجب قراءة الملاحظات كاملة لتحديد أنواع المخاطر التي تنطبق على البنك حتى يمكن قياس مؤشر الإفصاح للبنك على أساس إجمالي عدد عناصر الإفصاح التي يقدمها البنك مقسمة على إجمالي عدد العناصر التي تنطبق على البنك ويجب الإفصاح عنها كما تم تحديدها في المؤشر كما يلي:

$$TRD = \sum_{i=1}^n X_i / n$$

حيث TRD إجمالي مؤشر الإفصاح عن المخاطر للبنك، $X_i = 1$ إذا كان العنصر يتم الإفصاح عنه من البنك و $= 0$ غير ذلك، n إجمالي عدد عناصر الإفصاح المحتملة = 24.

وبالتالي $0 \leq TRD \leq 1$ كما يتم تقسيم مؤشر الإفصاح الإجمالي الى نمطي الإفصاح وهما الإفصاح النوعي QL (حيث $n=9$) والإفصاح الكمي QN (حيث $n=15$).

ولأن العنصر الشخصي سمه ملازمه لأسلوب تحليل المحتوى فان ملائمة وثقة القياس تصبح عامل جوهرى لنتائج الدراسة، ولتحديد ملائمة القياس تم اختيار عينه مبدئية (٢٠ مشاهده بنك/عام) وتطبيق أسلوب القياس بواسطة الباحث وبواسطة باحث اخر مساعد حيث أوضحت مقارنة النتائج تطابق بشكل مقبول، حيث تم استخدام معامل Krippendorff's alpha لقياس الاتساق في النتائج حيث بلغت قيمة المعامل 0.946 والتي تعكس اتساق كبير في استخدام المؤشر.

توفير السيولة:

اعتمدت الدراسات السابقة على الأسلوب الذي قدمه (Berger & Bouwman 2009) لقياس توفير السيولة حيث اعتمد الأسلوب على تصنيف جميع العناصر داخل وخارج الميزانية الى سائله وشبه سائله وغير سائله اعتمادا على الوقت والسهولة والتكلفة التي يتحملها العملاء للحصول على التمويل من البنك بجانب الوقت والسهولة والتكلفة التي يحتاجها البنك للتخلص من التزاماته لمقابلة طلب العملاء للسيولة، ثم إعطاء وزن نسبي 0.5 للعناصر السائلة وغير السائلة ووزن نسبي 0 للعناصر شبه السائلة لاستبعادها. وبالتالي لحساب متغير توفير السيولة يتم تصنيف العناصر الى سائله وشبه سائله وغير سائله اعتمادا على التصنيف الذي قدمته الدراسة والدراسات السابقة (يقدم الملحق ب عرض لتصنيف العناصر كما جاء في الدراسات السابقة)، ثم حساب المتغير الذي يعبر عن توفير السيولة من خلال المعادلة التالية:

$$LC = (1/2 * IA + 0 * SA - 1/2 * LA + 1/2 * LL + 0 * SL - 1/2 * IL - 1/2 * E + 1/2 * IOFF + 0 * SOFF - 1/2 * LOFF) / TA$$

حيث LC توفير السيولة، IA الأصول غير السائلة، SA اصول شبه سائله، LA أصول سائله، LL التزامات سائله، SL التزامات شبه سائله، IL التزامات غير سائله، E حقوق الملكية، IOFF انشطه خارج الميزانية غير سائله، SOFF انشطه خارج الميزانية شبه سائله، LOFF انشطه خارج الميزانية سائله، TA إجمالي الأصول.

تنوع الدخل:

إتباعا لدراسة (Hoang, et al. (2020) يتم قياس درجة تنوع الدخل من خلال هيكل قائمة الدخل، حيث يتم حساب التنوع المصرفي على أنه نسبة الدخل من الأنشطة التقليدية التي تدر فائدة والدخل من الأنشطة غير التقليدية. وبالتالي يتم قياس مؤشر التنوع المصرفي (١ - مؤشر HHI)

حيث HHI هو مؤشر Herfindahl-Hirschman والذي يتم حسابه بنسبة إجمالي الدخل التشغيلي إلى مكونات الدخل التقليدي ومكونات الدخل غير التقليدي. وبالتالي، يتم احتساب مؤشر التنوع لكل بنك من خلال المعادلة التالية:

$$DIV = 1 - \{(NONTRA / OPI)^2 + (TRA / OPI)^2\}$$

حيث DIV درجة تنوع الدخل للبنك، OPI الدخل التشغيلي، TRA مكونات الدخل التقليدية، NONTRA مكونات الدخل غير التقليدية. إذا كانت القيمة = 0 فإن ذلك يعكس هيكل دخل بدون أي تنوع، والقيمة 1 تمثل أقصى درجات التنوع، وبالتالي $0 \leq DIV \leq 1$.

جودة الحوكمة:

تستخدم الدراسة مؤشر تجميعي لقياس كفاءة نظام الحوكمة داخل البنك ويعتمد ذلك المؤشر على تجميع نقاط لكل بنك طبقاً لما يلي:

- أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة من المديرين المستقلين (1) أو لا (0)،
- يوجد شخص واحد يشغل منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة (0) أو لا (1)،
- تتكون لجنة المراجعة من ثلاث من المديرين أو أكثر (1) أم لا (0)،
- تتكون لجنة المراجعة بالكامل من مديريين مستقلين (1) أو لا (0)،
- تحتوي لجنة المراجعة على أحد الخبراء الماليين (1) أو لا (0)،
- تتكون لجنة إدارة المخاطر بالكامل من مديريين مستقلين (1) أو لا (0)،

وبالتالي فإن قياس الحوكمة هو مقياس ترتيبى يأخذ قيمه من 0 إلى 6 طبقاً للنقاط السابقة.

٢-٣ نموذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها يتم استخدام نموذج الانحدار الخطى بأسلوب البيانات المجمعة Random-effects GLS regression طبقاً للنموذج التالي:

$$Y_{it} = a_0 + \beta_{1-2} \sum_{1-2} X_{it} + \beta_{1-4} \sum_{1-4} \text{control variables}_{it} + \varepsilon$$

حيث Y_{it} المتغير التابع للبنك i في العام t وهو مقياس توفير السيولة، و X_{it} تمثل المتغيرات المفسرة للبنك i في العام t وهي: الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال CAD معبراً عنه بمتغير وهمى يأخذ القيمة 1 إذا قدمت الشركة إفصاح إضافي عن كفاية رأس المال زيادة عن المطلوب تنظيمياً، ويأخذ القيمة 0 خلاف ذلك، والإفصاح عن المخاطر المالية TRD. أما control variables_{it} فتمثل المتغيرات التابعة للبنك i في العام t وهي: DIV درجة تنوع الدخل، CG جودة نظام الحوكمة، SIZE حجم البنك مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ROE معدل العائد

على حقوق الملكية. بالإضافة الى ذلك تستخدم الدراسة المتغيرات المعدلة لاستكشاف تأثير جودة نظام الحوكمة ودرجة تنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة وهي: $CG*CAD$ والذي يعبر عن التفاعل بين جودة الحوكمة والافصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وهو حاصل ضرب المتغيرين ببعضهما، $CG*TRD$ والذي يعبر عن التفاعل بين جودة الحوكمة والافصاح عن المخاطر المالية وهو حاصل ضرب المتغيرين ببعضهما ، $DIV*CAD$ والذي يعبر عن التفاعل بين درجة تنوع الدخل والافصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وهو حاصل ضرب المتغيرين ببعضهما، $DIV*TRD$ والذي يعبر عن التفاعل بين درجة تنوع الدخل والافصاح عن المخاطر المالية وهو حاصل ضرب المتغيرين ببعضهما.

٤ - نتائج الدراسة

٤-١ الإحصاء الوصفي

يعرض الجدول رقم ١ نتائج الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات عينة الدراسة. بخصوص توفير السيولة يبلغ المتوسط 0.38 تقريبا بما يعكس ان البنوك السعودية في المتوسط تقوم بتوفير سيوله بمبلغ ٠.٣٨ ريال مقابل كل ريال من أصولها. وتقترب تلك النسبة من معدل توفير السيولة للبنوك السعودية في دراسة (Sahyouni & Wang (2019 والتي تبلغ ٠.٣٦٥ كما انها اعلى من متوسط المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في نفس الدراسة والتي تبلغ ٠.٢٨٤. وفيما يتعلق بالإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال توضح النتائج اهتمام متوسط من البنوك السعودية بتقديم معلومات اضافيه عن كفاية رأس المال زيادة عن المطلوب تنظيميا، حيث ظهر الإفصاح الاختياري في ٣٩ مشاهده من مشاهدات العينة، ولم توضح النتائج وجود استراتيجيه واضحة لبنوك العينة بخصوص ذلك الإفصاح. اما الإفصاح عن المخاطر المالية توضح النتائج ان البنوك توفر ما يقرب من ٦٠% من المعلومات المطلوبة عن المخاطر المالية. كما توضح النتائج عدم اهتمام البنوك بتنوع أنشطتها المصرفية حيث يبلغ متوسط درجة تنوع الدخل ٠.١٣ تقريبا، كما توضح ارتفاع مستوى جودة نظم الحوكمة المطبقة في بنوك العينة.

جدول ١: نتائج الإحصاء الوصفي

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
LC	70	0.3796786	0.1349038	0.11	0.699
CAD	70	0.5571429	0.5032363	0	1
TRD	70	0.603125	0.1619471	0.4	0.95
DIV	70	0.1317093	0.1973236	0.0061783	0.4994812
CG	70	5.092857	0.1787769	4	6
SIZE	70	8.22846	0.2563203	7.80077	8.77775
ROE	70	0.0831054	0.061558	-0.0743288	0.2120703

٤-٢ تحليل الارتباط

لتحليل الارتباط الأحادي بين متغيرات الدراسة يقدم الجدول رقم ٢ نتائج اختبار الارتباط. توضح النتائج وجود ارتباط إيجابي معنوي بين توفير السيولة وكل من الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية، حيث توسع البنك في الإفصاح يرتبط بتوسعه في توفير السيولة. وتتسق النتيجة مع الإطار العام للدراسة حيث تحسين بيئة معلومات البنك من خلال التوسع في الإفصاح يساعده على تعزيز قدرته على أداء وظائفه، وهو ما يوضح أهمية استراتيجية الإفصاح للبنك وضرورة الاهتمام بها تنظيمياً وتشريعياً. ويمكن ملاحظة ان الارتباط بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة أكثر قوة من الارتباط بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة. كما توضح النتائج وجود ارتباط معنوي سلبى بين درجة تنوع الدخل وتوفير السيولة، بما يشير الى ان توجه البنك لتنويع انشطته ومصادر دخله عن الأنشطة التقليدية يقلل من توفير السيولة التي يقوم بها البنك. اما الحوكمة فالنتائج توضح وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين جودة الحوكمة وتوفير السيولة بما يعكس تأثير ضعيف لآليات الحوكمة على وظيفة توفير السيولة. اضافة الى ذلك توضح النتائج وجود ارتباط إيجابي قوى بين حجم البنك وتوفير السيولة بما يعكس ان البنوك كبيرة الحجم تقوم بتوفير السيولة بشكل أكبر من البنوك صغيرة الحجم، في المقابل هناك ارتباط إيجابي ضعيف بين العائد على حقوق الملكية وتوفير السيولة بما يعكس تأثير معدل عائد البنك على وظيفة توفير السيولة. وتشير النتائج الى ان حجم البنك يعتبر أكثر العوامل ارتباطاً بتوفير السيولة، بينما جودة الحوكمة والعائد على حقوق الملكية الأقل ارتباطاً بتوفير السيولة.

وبخصوص الإفصاح، توضح النتائج ارتباط إيجابي ضعيف عند درجة معنويه 0.1 بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية بما يشير لعدم وجود استراتيجيه واضحة فيما يتعلق بنمطي الإفصاح في البنوك السعودية. وترتبط درجة تنوع النشاط

ارتباط إيجابي بالإفصاح عن كفاية رأس المال وترتبط ارتباط سلبي بالإفصاح عن المخاطر المالية بما يعنى ان كلما ازداد تنوع نشاط ومصادر دخل البنك كلما كان أكثر احتمالاً ليوفر معلومات اضافيه عن كفاية رأس المال بشكل اختياري و اقل ميلا -بدرجه ضعيفة- للإفصاح عن المخاطر المالية. اما الحوكمة فترتبط ارتباط إيجابي ضعيف بكل من الإفصاح عن كفاية رأس المال والافصاح عن المخاطر بما يوضح التأثير الضعيف للحوكمة على استراتيجية افصاح البنك. وتشير النتائج الى ان التنوع والحوكمة يرتبطان بالإفصاح عن كفاية رأس المال بشكل أكبر من الارتباط بالإفصاح عن المخاطر المالية. ويرتبط حجم البنك ارتباط إيجابي ضعيف بكل من الإفصاح عن كفاية رأس المال والافصاح عن المخاطر المالية، بينما معدل العائد على الملكية يرتبط سلبيا بالإفصاح عن المخاطر المالية ولا يرتبط بالإفصاح عن كفاية رأس المال. بالإضافة لما سبق، تشير النتائج الى ان درجة تنوع الدخل ترتبط ارتباط إيجابي قوى بحجم البنك بما يعكس ان البنوك كبيرة الحجم أكثر ميلا لتنوع مصادر الدخل، بينما لا يرتبط تنوع الدخل بكل من جودة الحوكمة والعائد على الملكية.

جدول ٢: نتائج اختبار الارتباط

	LC	CAD	TRD	DIV	CG	SIZE	ROE
LC	1.0000						
CAD	0.1461***	1.0000					
TRD	0.2131***	0.0105*	1.0000				
DIV	-0.1719**	0.3435**	-0.0202*	1.0000			
CG	0.0167*	0.1027*	0.0813*	-0.0064	1.0000		
SIZE	0.3019***	0.0679***	0.1944**	0.3112**	0.1745*	1.0000	
ROE	0.0370*	-0.0205	-0.2033*	0.1824	0.1274*	0.3235*	1.0000

***p < 0.01, **p < 0.05, *p < 0.10.

٤-٣ اختبار الفروض

يعتمد اختبار فروض الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الخطى بأسلوب البيانات المجمعة، ولاختبار الفرضين الأول والثاني يتم استخدام نموذج الانحدار التالي:

$$LC_{it} = a_0 + \beta_1 CAD_{it} + \beta_2 TRD_{it} + \beta_3 DIV_{it} + \beta_4 CG_{it} + \beta_5 SIZE_{it} + \beta_6 ROE_{it} + \varepsilon$$

(نموذج ١)

ويعرض الجدول رقم ٣ نتائج اختبار الانحدار Random-effects GLS regression والذي يوضح معنوية النموذج وإمكانية الاعتماد عليه. وتوضح النتائج وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح

عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة بما يعكس ان تقديم البنك لإفصاح إضافي عن كفاية رأس المال بشكل اختياري يؤدي للزيادة في توفير السيولة التي يقوم بها البنك وهو ما يؤيد صحة الفرض الأول من فروض الدراسة. كما توضح النتائج وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة بما يعكس ان تقديم البنك لمعلومات أكثر عن المخاطر المالية طبقاً لإطار المعايير الدولية وارشادات بازل يؤدي للزيادة في توفير السيولة التي يقوم بها البنك وهو ما يؤيد صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة. وبشكل عام فالنتائج تشير الى تأثير إيجابي للإفصاح على وظيفة توفير السيولة بما يتسق مع أهمية بيئة المعلومات لنشاط القطاع المصرفي. وتقدم النتائج دليل عملي يتسق مع الدراسات السابقة حول أهمية الشفافية، فقد اوضحت دراسة Bouvard et al. (2015) ان الشفافية من خلال تقديم معلومات خاصة بالبنك يمكن ان تحسن من استقرار القطاع المصرفي وذلك بسبب تحسين متابعة المستثمرين وتحسين نظام السوق وتحسين كفاءة التخصيص. كما طرح البعض انه اذا كان التقرير المالي للبنك يوضح بشفافية ما يتعرض له البنك فان مشكلة عدم تماثل المعلومات قد تنخفض (Bushman, 2016; Giner & Mora, 2019)، وقد أشار Nier (2005) الى ان الشفافية تقلل من فرص المشاكل البنكية المعقدة وتحسن الاستقرار المالي الكلي، ووجدت دراسة Tadesse (2006) ان الازمات البنكية اقل احتمالاً في الدول التي لديها تشريعات افصاح أكثر شفافية.

بشكل عام، تركز ارشادات بازل وقواعد الحوكمة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية / معايير المحاسبة الدولية على الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بالائتمان وكفاية رأس المال والسيولة ومخاطر السوق. وتوضح نتائج الدراسة ان تأثير الإفصاح عن المخاطر المالية أكثر قوة وأهميه من تأثير الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال، وهو ما يشير الى أهمية معلومات المخاطر في بيئة عمل القطاع المصرفي بدرجة أكبر من معلومات كفاية رأس المال، فبسبب طبيعة نشاط واستثمارات البنوك فإنها تتعرض لأنواع متعددة من المخاطر المالية وبالتالي فالإفصاح عن المخاطر يكون امر جوهري لفهم اعمالها (Abraham & Shrives, 2014). ويتسق ذلك مع ما اشارت اليه الدراسات من أهمية الإفصاح عن المخاطر، فقد اوضحت الازمة المالية والانهيار الائتماني في ٢٠٠٨ ضرورة ان يتم الإفصاح عن المخاطر بشكل ملائم للسماح للمستثمرين بتقييم مراكز البنوك (Jones, et al. 2018). وأشار صندوق النقد الدولي الى ان الاستخدام المتزايد للأدوات المعقدة بدون معلومات ملائمة وموثوقة قد يقوض من استقرار الأسواق المالية (Sgherri & Zoli, 2009).

كما تشير النتائج الى ان الإفصاح الإلزامي طبقاً للإطار التنظيمي قد يكون أكثر اهمية من الإفصاح الاختياري لأنه يعكس مدى التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية. وتقدم تلك النتيجة اشارة حول حدود سياسة الشفافية، فبالرغم من ان الدراسات السابقة اشارت الى ان زيادة الشفافية تؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة، الا انه من جهة أخرى قدمت بعض الدراسات وجهة نظر معارضة حيث طرحت ان الشفافية قد تؤدي الى عدم الكفاءة (Van den Heuvel, 2012) وتضر بالقيمة لان معرفة المستثمرين بحالات الفشل تقلل من ثقتهم في النظام ككل (Morrison & White, 2013). وفيما يتعلق بالإقراض فان أي معلومات عن جودة المنتج من خلال الإفصاح عن كفاية رأس المال قد تكون مفيدة، بينما أي معلومات عن المنافسة مشتقة من الإفصاح عن كفاية رأس المال قد تكون مضره. وكذلك اوضحت دراسة (Begley et al. 2017) ان البنوك تميل إلى عدم الشفافية من خلال إخفاء تعرضها للمخاطر عندما تواجه مواقف صعبة، ووجدت أن هناك تخفيض في افصاح البنوك بشكل كبير في الفترات التي تتسم بالمخاطر النظامية الشديدة، خاصة بالنسبة للبنوك ذات الحجم الكبير من عمليات التداول، وبالتالي، فالإفصاح عن المخاطر المصرفية يصبح أقل إفادة عندما يحتاج المستثمرون إليه بشدة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، توضح النتائج ان تنوع الدخل يؤثر سلبيا بشكل ضعيف على توفير السيولة بما يعنى ان زيادة درجة تنوع النشاط المصرفي يضعف من توجه البنك لتوفير السيولة. وتتسق تلك النتيجة مع الدراسات السابقة التي وجدت تأثير سلبى لتنوع الدخل على توفير السيولة (Hoang, et al. 2020; Hou et al., 2018; Toh, et al. 2020) ، وتشير الى ان توجه البنك نحو تنوع انشطته ومصادر دخله يعقد من بيئة اعماله ويضعف من رغبة الإدارة في القيام بتوفير السيولة. وتظهر النتائج عدم تأثير جودة نظام الحوكمة على توفير السيولة وهو ما قد يمكن تفسيره في سياق ان القيود التنظيمية والتشريعية المفروضة على القطاع المصرفي تجعل الاختلافات بين البنوك في الالتزام باليات الحوكمة ضئيلة بما لا يجعل تأثيره يظهر بشكل واضح. بالإضافة الى ذلك توضح النتائج تأثير إيجابي لحجم البنك على توفير السيولة بينما العائد على حقوق الملكية لا تؤثر .

جدول ٣: نتائج اختبار الفروض الأول والثاني

LC	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CAD	0.0397468	0.0243424	2.63	0.003	-0.0079635	0.087457
TRD	0.2057881	0.1049959	1.84	0.023	0.1180646	0.2935117
DIV	-0.0026372	0.121666	-2.02	0.033	-0.2410981	0.2358237
CG	0.0165971	0.0391229	0.85	0.393	-0.0100824	0.0432766
SIZE	0.1637108	0.0835275	2.14	0.007	0.1518711	0.1755506
ROE	-0.0572716	0.3304986	-0.17	0.862	-0.7050369	0.5904937
_cons	0.3710384	0.6519447	2.20	0.043	-0.4067541	1.148822
Number of obs	70					
Number of groups	7					
Obs per group	10					
Wald chi2(6)	44.93					
Prob > chi2	0.0033					
R-sq: overall	0.1913					

ولاختبار الفروض من الثالث الى السادس يتم استخدام نموذج الانحدار التالي والذي يتضمن استخدام المتغيرات المعدلة:

$$LC_{it} = a_0 + \beta_1 CAD_{it} + \gamma\beta TRD_{it} + \gamma\beta DIV_{it} + \epsilon\beta CG_{it} + \theta\beta SIZE_{it} + \nu\beta ROE_{it} + \gamma\beta CG*CAD + \lambda\beta CG*TRD + \mu\beta DIV*CAD + \nu\beta DIV*TRD + \epsilon \quad (\text{نموذج ٢})$$

ويقدم الجدول رقم ٤ نتائج اختبار الانحدار GLS regression Random-effects والتي تظهر صلاحية النموذج، كما ان ارتفاع قيمة R2 عن النموذج السابق تعكس ان استخدام المتغيرات المعدلة تحسن من قدرة النموذج التفسيرية. بخصوص الفرض الثالث المتعلق بتأثير الخوكمه على العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة تظهر النتائج ان المتغير التفاعلي CG*CAD يؤثر بشكل إيجابي على توفير السيولة، بما يعكس ان البنوك التي تقدم افصاح إضافي عن كفاية رأس المال بشكل اختياري وتمتلك نظام حوكمه عالي الجودة تقوم بتوفير السيولة بدرجة أكبر. وبالرغم من ذلك، فان مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير التفاعلي CG*CAD يتفق الى حد كبير مع مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير CAD، وتشير تلك النتيجة الى ان جودة نظام الحوكمة لم تؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة بما يقود الى عدم قبول الفرض الثالث من فروض الدراسة. وفيما يتعلق بالفرض الرابع المتعلق بتأثير الخوكمه على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة تظهر النتائج ان المتغير التفاعلي CG*TRD يؤثر بشكل إيجابي على توفير السيولة، بما يعكس ان البنوك التي تقدم افصاح أكثر عن المخاطر المالية طبقا لإطار بازل ومعياري ifrs7

وتتملك نظام حوكمه عالي الجودة تقوم بتوفير السيولة بدرجة أكبر. وبالرغم من ذلك، فإن مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير التفاعلي $CG*TRD$ يتفق الى حد كبير مع مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير TRD ، بما يشير الى ان جودة نظام الحوكمة لم تؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة بما يقود الى عدم قبول الفرض الرابع من فروض الدراسة.

وتشير تلك النتائج الى عدم تأثير جودة نظام الحوكمة على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة وضعف تأثير نظام الحوكمة في بيئة عمل القطاع المصرفي بشكل عام، الا ان تلك النتيجة تتعارض مع أهمية آليات الحوكمة للقطاع المصرفي الذي يخضع لتدقيق تنظيمي وتشريعي أكثر صرامة من القطاعات الأخرى. ويمكن تفسير ذلك في سياق ما طرحته دراسة *Bezawada* (2020) من ان ذلك التدقيق التنظيمي الصارم للقطاع المصرفي يمكن اعتباره بمثابة إجراء إضافي لآليات الحوكمة ويقلل أحياناً من فعالية الآليات الأخرى للحوكمة في البنوك. بالإضافة الى ان صرامة المتابعة والاشراف على القطاع المصرفي من جهات مختلفة ترفع من درجة التزام البنوك بتطبيق آليات الحوكمة بدرجة كبيرة ويقلل بالتالي من الاختلافات فيما بينها والذي يؤثر على نتيجة الاختبارات الإحصائية. وبالرغم من تلك النتيجة التي توضح عدم تأثير نظام الحوكمة فان معاملات الانحدار توضح تأثير ضعيف لجودة آليات الحوكمة، فقوة العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة ($Coef. 0.0500471$) قد تحسنت بشكل ضعيف مع الاخذ في الاعتبار جودة نظام الحوكمة ($Coef. 0.0884514$)، كما ان قوة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة ($Coef. 0.1578104$) قد تحسنت بشكل ضعيف بعد الاخذ في الاعتبار جودة نظام الحوكمة ($Coef. 0.1642193$). وتقدم قيم المعاملات تلك مؤشر على ان جودة آليات الحوكمة يمكن ان تحسن من بيئة معلومات البنك بما يمكن أن ينعكس على أداء وظائفه، وهو ما يتسق مع نتائج اختبار الارتباط التي أوضحت ارتباط إيجابي لجودة الحوكمة مع نمطي الإفصاح.

أما الفرض الخامس المتعلق بتأثير تنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة تظهر النتائج ان المتغير التفاعلي $DIV*CAD$ يؤثر بشكل إيجابي ضعيف على توفير السيولة عند مستوى معنويه 0.1 بما يعكس ان البنوك التي تقدم افصاح إضافي عن كفاية رأس المال بشكل اختياري وتتسم بدرجة اعلى من تنوع الدخل تجاه الأنشطة غير التقليدية تقوم بتوفير السيولة بدرجة أكبر. وبالإضافة الى ذلك، فان مستوى المعنوية للمتغير التفاعلي

DIV*CAD انخفض عن مستوى المعنوية للمتغير CAD حيث انخفض من 0.05 الى 0.1، كما انخفض معامل الانحدار بما يشير الى ان تنوع الدخل يؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة حيث يقلل من قوة تلك العلاقة بما يقود الى قبول الفرض الخامس من فروض الدراسة. وفيما يتعلق بالفرض السادس المتعلق بتأثير تنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة تظهر النتائج ان المتغير التفاعلي DIV*TRD يؤثر بشكل إيجابي على توفير السيولة، بما يعكس ان البنوك التي تقدم افصاح أكثر عن المخاطر المالية طبقا للإطار التنظيمي وتتسم بدرجة اعلى من تنوع الدخل تجاه الأنشطة غير التقليدية تقوم بتوفير السيولة بدرجة أكبر. وبالرغم من ذلك، فان مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير التفاعلي DIV*TRD يتفق الى حد كبير مع مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير TRD وتشير تلك النتيجة الى ان درجة تنوع الدخل لم تؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة بما يقود الى عدم قبول الفرض السادس من فروض الدراسة.

وتشير تلك النتائج الى ان تأثير تنوع الدخل يبدو أكثر وضوحا من تأثير نظام الحوكمة، وبشكل عام فتنوع الدخل يبدو انه يحد من قدرة او رغبة البنوك في توفير السيولة. فبالإضافة الى التأثير السلبي المباشر لتنوع الدخل على توفير السيولة، فالنتائج توضح انخفاض قيمة معاملات الانحدار مع الاخذ في الاعتبار تنوع الدخل، حيث انخفضت قوة العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة من 0.0500471 الى 0.0273882 في ظل التفاعل مع تنوع الدخل، كما انخفضت قوة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة من 0.1578104 الى 0.1119389 في ظل التفاعل مع تنوع الدخل. وبالرغم من التأثير السلبي لتنوع الدخل على توفير السيولة، فان التأثير الإيجابي للإفصاح يبدو أكثر قوه ووضوح حيث البنوك التي تتسم بدرجة كبيره من تنوع الدخل ولكن تقدم افصاح بشكل اكبر فأنها توفر سيوله اكثر. وبشكل عام فان نتائج الدراسة تقدم دليل على ان تأثير الإفصاح على توفير السيولة أكثر وضوح من تأثير نظام الحوكمة وتنوع الدخل بما يؤكد من أهمية بيئة المعلومات في سياق القطاع المصرفي.

جدول ٤: نتائج اختبار الفروض من الثالث الى السادس

LC	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CAD	0.0500471	0.2742605	2.46	0.045	-0.0374936	0.1375877
TRD	0.1578104	0.9569926	2.56	0.019	-0.0678611	0.3834818
DIV	-0.1098198	0.2306388	-2.48	0.034	-0.5618635	0.3422239
CG	0.0826535	0.0691795	1.97	0.090	-0.002936	0.1682429
SIZE	0.1149496	0.0841595	2.96	0.005	0.0696506	0.1602485
ROE	-0.1045367	0.3303911	-0.32	0.752	-0.7520912	0.5430179
CG*CAD	0.0884514	0.0500778	2.57	0.017	-0.0996994	0.2766022
CG*TRD	0.1642193	0.1713312	2.38	0.018	-0.0716837	0.4001223
DIV*CAD	0.0273882	0.2292824	1.91	0.065	-0.087003	0.1417673
DIV*TRD	0.1119389	0.5752679	2.59	0.013	-0.0155653	0.2394431
_cons	0.5159781	0.8070231	2.77	0.039	-0.0074869	1.039443
Number of obs	70					
Number of groups	7					
Obs per group	10					
Wald chi2(10)	52.18					
Prob > chi2	0.0004					
R-sq: overall	0.2130					

٤-٤ تحليل إضافي

بالإضافة الى النتائج السابقة، يمكن اجراء بعض التحليلات الإضافية في سياق إطار الدراسة بما يمكن ان يوفر فهم أكثر وضوح للنتائج، حيث يمكن اختبار تأثير التفاعل بين المتغيرات الثلاثة الإفصاح والحوكمة والتنوع، كما يمكن تحليل الإفصاح عن المخاطر المالية الى نمطيه الكمي والنوعي. لاختبار تأثير التفاعل بين كل من الحوكمة والتنوع على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة يمكن استخدام المتغيرين التفاعليين CG*DIV*CAD و CG*DIV*TRD في نموذج الانحدار ١، حيث يقدم الجدول رقم ٥ نتائج اختبار الانحدار Random-effects GLS regression. وتظهر النتائج ان المتغير التفاعلي CG*DIV*CAD يؤثر إيجابيا على توفير السيولة بما يعكس ان البنوك التي تقدم افصاح إضافي عن كفاية رأس المال بشكل اختياري وتمتلك نظام حوكمه أكثر جوده ولديها درجه أكبر من تنوع الدخل تقوم بتوفير السيولة بشكل أكبر. وبالإضافة الى ذلك، فان مستوى المعنوية للمتغير التفاعلي CG*DIV*CAD ارتفع عن مستوى المعنوية للمتغير CAD حيث ارتفع من 0.05 الى 0.01، كما ان معامل الانحدار ارتفع بشكل كبير من 0.0333499 للمتغير CAD الى 0.1360959 للمتغير CG*DIV*CAD، بما يشير الى ان التفاعل بين جودة الحوكمة وتنوع الدخل يؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة. كذلك يرتبط المتغير التفاعلي CG*DIV*TRD

ارتباط إيجابي معنوي مع توفير السيولة بما يعكس ان البنوك التي تقدم افصاح أكثر عن المخاطر المالية طبقا للإطار التنظيمي ولديها نظام حوكمه عالي الجودة وتتسم بدرجة اعلى من تنوع الدخل تجاه الأنشطة غير التقليدية تقوم بتوفير السيولة بدرجة أكبر. وبالرغم من ذلك، فان مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير التفاعلي $CG*DIV*TRD$ يتفق الى حد كبير مع مستوى المعنوية ومعامل الانحدار للمتغير TRD ، وتشير تلك النتيجة الى ان التفاعل بين جودة نظام الحوكمة ودرجة تنوع الدخل لم تؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة. وتشير تلك النتائج بالإضافة الى نتائج اختبار الفرض الخامس الى ان الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال أكثر تأثيرا بمتغيرات بيئة عمل القطاع المصرفي من الإفصاح عن المخاطر المالية، وهو ما يتسق مع ان تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال على توفير السيولة أضعف ويقدم دليل إضافي على ان الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال اقل اهمية لبيئة عمل القطاع المصرفي من الإفصاح عن المخاطر المالية.

جدول ٥: تأثير التفاعل بين الإفصاح والحوكمة والتنوع

LC	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CAD	0.0333499	0.4206048	2.79	0.004	-0.006021	0.0727208
TRD	0.2091315	0.11543	2.53	0.006	-0.177071	0.595334
DIV	-0.0920586	0.2298793	-1.40	0.089	-0.5426138	0.3584966
CG	0.0223698	0.0697095	1.61	0.065	-0.0142584	0.0589979
SIZE	0.0195853	0.0852102	2.23	0.018	-0.1474236	0.1865942
ROE	-0.1561546	0.330707	-0.47	0.637	-0.8043283	0.4920192
$CG*DIV*CAD$	0.1360959	0.0480127	2.93	0.000	0.0156022	0.2565897
$CG*DIV*TRD$	0.2234014	0.1683084	1.94	0.022	-0.1944664	0.6412691
_cons	0.4726371	0.8098378	2.5	0.009	-1.114616	2.05989
Number of obs	70					
Number of groups	7					
Obs per group	10					
Wald chi2(8)	94.72					
Prob > chi2	0.000					
R-sq: overall	0.2550					

من ناحية أخرى فالإفصاح عن المخاطر المالية طبقا لإطار بازل والمعايير الدولية تتضمن نمطين من الإفصاح وهما الإفصاح الكمي والإفصاح النوعي، وبالتالي يمكن تحليل تأثير الإفصاح عن المخاطر المالية بشكل أكثر توسع من خلال تصنيف ذلك الإفصاح الى نمطيه واختبار تأثير كل نمط على توفير السيولة. ومن ثم يمكن استخدام نموذج الانحدار ١ مع استبدال المتغير TRD بمتغيرين يمثلان نمطي الإفصاح $QLTRD$ والذي يعبر عن الإفصاح النوعي عن المخاطر المالية

وQNTRD والذي يعبر عن الإفصاح الكمي عن المخاطر المالية. ويعرض الجدول رقم ٦ نتائج اختبار الانحدار Random-effects GLS regression والتي توضح صلاحية النموذج، إلا أن انخفاض قيمة R2 توضح أن استخدام المتغيرات التفصيلية للإفصاح عن المخاطر المالية يقلل، على غير المتوقع، من قدرة النموذج التفسيرية. وتظهر النتائج أن الإفصاح النوعي عن المخاطر المالية لا يؤثر على توفير السيولة، بينما الإفصاح الكمي يؤثر بشكل إيجابي على تلك الوظيفة. وتقدم تلك النتائج إشارة إلى أن نمط الإفصاح يمثل جانب مهم من جوانب بيئة المعلومات وأن نمط الإفصاح قد يؤثر في المحتوى المعلوماتي للإفصاح الذي يقدمه البنك، حيث يمكن القول أن الإفصاح الكمي يقدم محتوى معلوماتي أكثر فعالية لبيئة عمل القطاع المصرفي.

جدول ٦: نتائج تحليل الإفصاح عن المخاطر المالية لنمطيه الكمي والنوعي

LC	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CAD	0.0104315	0.0387851	2.02	0.008	-0.0155858	0.0364488
QLTRD	-2.553697	1.651787	-1.55	0.122	-5.791141	0.6837465
QNTRD	0.9340307	0.6176223	2.51	0.030	-0.2764869	2.144548
DIV	0.0114639	0.1146869	1.10	0.120	-0.2133184	0.2362461
CG	0.044685	0.0242159	1.85	0.065	-0.0027772	0.0921472
SIZE	0.1135034	0.0834216	2.10	0.018	0.0721041	0.1549027
ROE	0.0455349	0.3326226	1.14	0.091	-0.6063933	0.6974632
_cons	0.0110901	0.6492402	2.02	0.016	-1.261397	1.283577
Number of obs	70					
Number of groups	7					
Obs per group	10					
Wald chi2(7)	57.46					
Prob > chi2	0.0030					
R-sq: overall	0.1344					

٤-٥ تحليل الحساسية

لاختبار فروض الدراسة بشكل إضافي يمكن إجراء تحليل الحساسية والذي يتضمن ثلاث نقاط، الأولى: لاختبار الفرضين الأول والثاني يمكن استبدال متغير توفير السيولة حيث قدمت دراسة Berger & Bouwman, (2009) أربع أنواع لتوفير السيولة وقد اعتمدت الدراسة على النوع الأول الأكثر شمول والذي يتضمن العناصر داخل وخارج الميزانية "cat.fat"، ويمكن استخدام النوع الثالث والذي يستبعد العناصر خارج الميزانية "cat.nonfat". ومن ثم يتم إجراء اختبار الانحدار لنموذج ١ باستخدام متغير توفير السيولة "cat.nonfat"، حيث توضح النتائج -غير وارده في الجداول- تشابه كبير مع نتائج اختبار الفرضين الأول والثاني السابقة في الجدول رقم ٣. وتقدم تلك

النتائج دليل إضافي على صحة الفرضين الأول والثاني وبالتالي على أهمية المعلومات في بيئة عمل القطاع المصرفي حيث تشير الى ان الإفصاح يؤثر على توفير السيولة بأشكالها المختلفة.

الثانية: لاختبار الفروض الثالث والرابع بدلا من استخدام المتغيرين التفاعليين $CG*CAD$ و $CG*TRD$ يمكن تقسيم العينة الى عينتين فرعيتين طبقا لدرجة جودة الحوكمة، العينة الأولى تتضمن المشاهدات التي تبلغ جودة الحوكمة لها اعلى من متوسط جودة الحوكمة في عينة الدراسة كما ظهر في نتائج الإحصاء الوصفي وقد بلغت تلك العينة ٣٣ مشاهده، اما العينة الثانية فتتضمن المشاهدات التي تبلغ جودة الحوكمة لها اقل من متوسط جودة الحوكمة وقد بلغت تلك العينة ٣٧ مشاهده. ومن ثم يمكن استخدام اختبار الانحدار لنموذج ١ في العينتين ومقارنة النتائج فيما يتعلق بتأثير الإفصاح على توفير السيولة. وتوضح نتائج الانحدار للعينتين - غير وارده في الجداول - ان الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال يؤثر إيجابيا على توفير السيولة في العينتين، الا ان مستوى معنوية الارتباط في العينة الأولى عند 0.01 أكثر قوه من معنوية الارتباط في العينة الثانية عند مستوى 0.05، بينما تتقارب معاملات الانحدار 0.0725984 في العينة الأولى مقابل 0.0592645 في العينة الثانية بما يشير الى تأثير لجودة الحوكمة على العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة. وبالرغم من اختلاف تلك النتيجة مع نتيجة اختبار الفرض الثالث من فروض الدراسة في الجدول رقم ٤، الا ان النتائج بشكل عام تقدم اشاره على دور لجودة الحوكمة وان كان هذا الدور غير واضح لتقارب درجة الالتزام بجودة نظام الحوكمة داخل بنوك العينة. كما تظهر النتائج ان الإفصاح عن المخاطر المالية يؤثر بشكل إيجابي على توفير السيولة في كلا العينتين وتتشابه مستوى المعنوية ومعاملات الانحدار للارتباط في العينتين بما يعكس ان جودة الحوكمة لا تؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة وهو ما يتسق مع نتيجة اختبار الفرض الرابع.

الثالثة: لاختبار الفروض الخامس والسادس بدلا من استخدام المتغيرين التفاعليين $DIV*TRD$ و $DIV*CAD$ يمكن تقسيم العينة الى عينتين فرعيتين طبقا لدرجة تنوع الدخل، العينة الأولى تتضمن المشاهدات التي تبلغ درجة تنوع الدخل لها اعلى من متوسط تنوع الدخل في عينة الدراسة كما ظهر في نتائج الإحصاء الوصفي وقد بلغت تلك العينة ٢٩ مشاهده، اما العينة الثانية فتتضمن المشاهدات التي تبلغ درجة تنوع الدخل لها اقل من متوسط درجة التنوع وقد بلغت تلك العينة ٤١ مشاهده. ومن ثم يمكن استخدام اختبار الانحدار لنموذج ١ في العينتين ومقارنة النتائج فيما يتعلق بتأثير الإفصاح على توفير السيولة. وتوضح نتائج الانحدار للعينتين - غير وارده في الجداول - ان الإفصاح عن المخاطر المالية يؤثر بشكل إيجابي على توفير السيولة في العينتين الا

ان الارتباط في العينة الأولى - ذات درجة التنوع الأعلى - عند مستوى معنويه 0.1 ومعامل الانحدار يبلغ 0.0991275 بينما الارتباط في العينة الثانية عند مستوى معنويه 0.01 ومعامل الانحدار يبلغ 0.2003479 بما يعكس ان درجة تنوع الدخل تؤثر بشكل ملحوظ على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة حيث تنوع الدخل يضعف من العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة وهو ما يتفق مع نتيجة اختبار الفرض الخامس. كما تظهر النتائج ان الإفصاح عن المخاطر المالية يؤثر إيجابيا على توفير السيولة في العينتين وتتشابه نتائج العينتين من حيث مستوى المعنوية وقيمة معامل الانحدار بما يعكس ان تنوع الدخل لا يؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة وهو ما يتفق مع نتيجة اختبار الفرض السادس. وبشكل عام تقدم نتائج تحليل الحساسية السابقة دليل إضافي يؤكد نتائج اختبار فروض الدراسة، كما تؤكد على ان الإفصاح عن كفاية رأس المال أكثر تأثرا ببيئة عمل القطاع المصرفي من الإفصاح عن المخاطر المالية.

٥ - نتائج وتوصيات الدراسة

استهدفت الدراسة بشكل رئيسي لقاء الضوء على أهمية بيئة المعلومات في سياق عمل القطاع المصرفي من خلال استكشاف تأثيرها على أحد اهم وظائف القطاع المصرفي على المستوى الاقتصادي وهي وظيفة توفير السيولة، وتحليل التفاعل بينها وبين عوامل اساسيه في بيئة عمل القطاع المصرفي مثل نظام الحوكمة وتنوع النشاط. وبشكل عام جاءت نتائج الدراسة لتوضح الدور الهام لبيئة المعلومات لوظائف القطاع المصرفي وتحديدًا توفير السيولة وتفاعل محدود مع عناصر بيئة عمل القطاع المصرفي. ويمكن تحديد نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يؤثر الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والإفصاح عن المخاطر المالية على توفير السيولة، ويبدو تأثير الإفصاح عن المخاطر المالية أكثر وضوح من تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال.
- لا تؤثر جودة نظام الحوكمة على العلاقة بين الإفصاح وتوفير السيولة.
- يضعف تنوع نشاط ومصادر دخل البنك من تأثير الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال على توفير السيولة بينما لا يؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر المالية وتوفير السيولة.

وفي سياق تحليل نتائج الدراسة يمكن استخلاص النقاط التالية:

- الإفصاح عن المخاطر المالية طبقا للإطار التنظيمي لإرشادات بازل والمعيار الدولي ifrs7 أكثر اهمية في سياق بيئة عمل القطاع المصرفي من الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال بما

- يمكن ان يمثل مؤشر على ان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والتشريعية للإفصاح أكثر اهمية من الإفصاح الاختياري في القطاع المصرفي.
- صرامة القيود التنظيمية والتشريعية التي يخضع لها القطاع المصرفي يضعف من وضوح تأثير نظام الحوكمة على بيئة عمل القطاع المصرفي.
 - تنوع نشاط البنك تجاه مصادر الدخل غير التقليدية يؤثر سلبا في بيئة عمل القطاع المصرفي.

١-٥ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يمكن توصية البنوك في بيئة الاعمال السعودية بتبني استراتيجيات افصاح أكثر شفافية وتحسين بيئة معلومات البنك بالحرص على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية للإفصاح. كما يمكن توصية الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع المصرفي بتشديد آليات متابعة الالتزام بمتطلبات الإفصاح في القطاع المصرفي وتطوير الليات لمتابعة وحوكمة عمليات تنويع مصادر الدخل في القطاع المصرفي.

٢-٥ دراسات مستقبلية

- القت الدراسة الحالية الضوء على بعض النقاط التي يمكن تناولها في دراسات مستقبلية:
- دراسة محددات عملية توفير السيولة في البنوك العربية وتأثيرها على أداء البنوك.
 - دراسة تأثير الازمه التي خلفتها جائحة كورونا على توفير السيولة وعلى تأثير الإفصاح عليها.
 - دراسة تأثير التحول الرقمي في القطاع المصرفي على استراتيجية الإفصاح لديه وعلى تبعات ذلك الإفصاح على وظائف البنك.

المراجع

- Abraham, S., & Shrivies, P. J. (2014), "Improving the relevance of risk factor disclosure in corporate annual reports", The British Accounting Review, 46(1): 91-107.
- Acharya, V., & Mora, N., (2015), "A crisis of banks as liquidity providers", Journal of Finance, 70: 1-43.
- Acharya, V., & Ryan, S., (2016), "Banks' financial reporting and financial system stability", Journal of Accounting Research, 54: 277-340.

- Aebi, V., Sabato, G., Schmid, M., (2012), "Risk Management, Corporate Governance, and Bank Performance in the Financial Crisis", **Journal of Banking & Finance**, 36(12): 3213–3226.
- Al-Maghzom, A., Hussainey, K., Aly, D., (2016), "Value Relevance of Voluntary Risk Disclosure Levels: Evidence from Saudi Banks ", **Accounting & Taxation**, 8(1): 1–25.
- Aslam, E. & Haron, R. (2020), "Does corporate governance affect the performance of Islamic banks? New insight into Islamic countries", **CORPORATE GOVERNANCE**, 20(6): 1073–1090. <https://doi.org/10.1108/CG-11-2019-0350>.
- Basel Committee on Banking Supervision, (2010), "Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems", **BIS Working Paper**, Available at: <https://www.bis.org/publ/bcbs189.htm>.
- Beatty, A., & Liao, S. (2014), "Financial accounting in the banking industry: A review of the empirical literature", **Journal of Accounting and Economics**, 58: 339–383.
- Begley, T.A., Purnanandam, A., Zheng, K. (2017), "The strategic under-reporting of bank risk", **The Review of Financial Studies**, 30(10): 3376–3415.
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2009), "Bank liquidity creation", **The Review of Financial Studies**, 22: 3779–3837.
- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013), "How does capital affect bank performance during financial crises?", **Journal of Financial Economics**, 109: 146–176.
- Bezawada, B. (2020), "Corporate Governance Practices and Bank Performance: Evidence from Indian Banks", **Indian Journal of Finance and Banking**, 4(1): 33–41.

- Bischof, J. (2009), "The effects of IFRS 7 adoption on bank disclosure in Europe", **Accounting in Europe**, 6(2): 167–194.
- Bischof, J., Daske, H., Elfers, F., & Hail, L. (2016), "A Tale of two regulators: Risk disclosures, liquidity, and enforcement in the banking sector", Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2580569>.
- Bouvard, M., Chaigneau, P., Motta, A. D., (2015), "Transparency in the financial system: rollover risk and crises", **The Journal of Finance**, 70: 1805–1837.
- Bushman, R. M. (2016), "Transparency, accounting discretion, and bank stability", **Economic Policy Review**, 22(1): 129–149.
- Carbó Valverde, S & Fernández, F. R. (2007), "The determinants of bank margins in European banking", **Journal of Banking & Finance**, 31: 2043–2063.
- Chen, H. J., & Lin, K. T. (2016), "How do Banks Make the Trade-Offs among Risks? The Role of Corporate Governance", **Journal of Banking & Finance**, 72: 39–69.
- Chen, T-H., Shen, C-H., Wu, M-W., Huang, K-J. (2021), "Effect of shadow banking on the relation between capital and liquidity creation", **International Review of Economics and Finance**, 76: 166–184.
- Choi, Y. K., Han, S.H., Lee, S. (2014), "Audit committees, corporate governance, and shareholder wealth: Evidence from Korea", **Journal of Accounting and Public Policy**, 33: 470–489.
- Davenport, A., & McDill, K. (2006), "The depositor behind the discipline: A micro-level case study of Hamilton Bank", **Journal of Financial Services Research**, 30: 93–109.

- De Jonghe, O., (2010), "Back to the basics in banking? A micro-analysis of banking system stability", **Journal of Financial Intermediation**, 19: 387-417.
- Demirgüç-Kunt, A. & Huizinga, H. (2010), "Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns", **Journal of Financial Economics**, 98: 626-650.
- DeYoung, R. & Torna, G. (2013), "Nontraditional banking activities and bank failures during the financial crisis", **Journal of Financial Intermediation**, 22: 397-421.
- Diaz, V., & Huang, Y. (2017), "The Role of Governance on Bank Liquidity Creation", **Journal of Banking and Finance**, 77 (c):137-156.
- Drucker, S., & Puri, M., (2005), "On the benefits of concurrent lending and underwriting", **Journal of Finance**, 60: 2763-2799.
- Faleye, O. & Krishnan, K., (2017), "Risky lending: Does bank corporate governance matter?," **Journal of Banking & Finance**, 83(C): 57-69.
- Farzinvas, A., Najarzadeh, A., Dadgar, Y., Mehrara, M. (2017), "Investigating the Effect of Corporate Governance on Banking Sector Indices", **Journal of Economic Research and Policies**, 25(82): 261-310.
- Gill, A. S., & Biger, N. (2013), "The Impact of Corporate Governance on Working Capital Management Efficiency of American Manufacturing Firms", **Managerial Finance**, 39(2): 116-132.
- Giner, B., & Mora, A. (2019), "Bank loan loss accounting and its contracting effects: The new expected loss models", **Accounting and Business Research**, 49(6): 726-752.

- Giner, B., Allini, A., Zampella, A. (2020), "The Value Relevance of Risk Disclosure: An Analysis of the Banking Sector", **Accounting in Europe**, 17(2): 129–157, DOI: 10.1080/17449480.2020.1730921.
- Goldstein, I., & Yang, L. (2019), "Good disclosure, bad disclosure", **Journal of Financial Economics**, 1: 118–138.
- Graham, J. R., Li, S., Qiu, J. (2008), "Corporate misreporting and bank loan contracting", **Journal of Financial Economics**, 89: 44–61.
- Hagendorff, J., & Keasey, K. (2008), "Value of Board Diversity in Banking: Evidence from the Market for Corporate Control", **Working paper**, Leeds University Business School, UK.
- Harris, M., & Raviv, A. (2014), "How to get banks to take less risk and disclose bad news", **Journal of Financial Intermediation**, 23: 437–470.
- Hassan, M. S., & Mohd-Saleh, N. (2010), "The value relevance of financial instruments disclosure in Malaysian firms listed in the main Board of Bursa Malaysia", **International Journal of Economics and Management**, 4(2): 243–270.
- Hoang, C. V., Nguyen, L. Q. T., Trana, M. D., Hoang, T. D., (2020), "The impact of income diversification on liquidity creation and financial performance of Vietnamese Commercial Banks", **accounting**, 6: 553–568.
- Hou, X., Li, S., Li, W., Wang, Q. (2018), "Bank diversification and liquidity creation: Panel Granger-causality evidence from China", **Economic Modelling**, 71 (c): 87–98.
- Hussien, M.E., Alam, M.M., Murad, M.W., Wahid, A. (2019), "The performance of Islamic banks during the 2008 global financial crisis: evidence from the Gulf cooperation council countries", **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 10 (3): 407–420.

- IASB, (2005), "IFRS 7 financial instruments: Disclosures. Basis for conclusions", Retrieved from <https://service.betterregulation.com/sites/default/files/selection282329.pdf>.
- Jones, M., Melis, A., Gaia, S., Aresu, S. (2018), "Does graphical reporting improve risk disclosure? Evidence from European banks", **Journal of Applied Accounting Research**, 19(1): 161-180.
- Kashyap, A. K., & Stein, J. C. (2000), "What do a million observations on banks say about the transmission of monetary policy?", **American Economic Review**, 90: 407-428.
- Kashyap, A.K., Rajan, R., Stein, J.C. (2002), "Banks as liquidity providers: an explanation for the coexistence of lending and deposit-taking", **The Journal of Finance**, 57 (1): 33-73.
- Lee, C-C., Hsieh, M-F., Yang, S-J., (2014), "The relationship between revenue diversification and bank performance: Do financial structures and financial reforms matter?", **Japan and the World Economy**, 29: 18-35.
- Lepetit, L., Saghi-Zadek, N., Tarazi, A. (2015), "Excess control rights, bank capital structure adjustments, and lending", **Journal of Financial Economics**, 115: 574-591.
- Macey, J., & O'Hara, M., (2016), "Bank corporate governance: a proposal for the postcrisis world", **Economic Policy Review**, 22: 85-106.
- Marini, F., (2009), "Financial intermediation, monitoring, and liquidity", **Oxford Economic Papers**, 60: 440-461.
- Meslier, C., Tacneng, R., Tarazi, A., (2014), "Is bank income diversification beneficial? Evidence from an emerging economy", **Journal of International Financial Markets, Institutions and Money**, 31: 97-126.

- Morrison, A. D., & White, L. (2013), "Reputational contagion and optimal regulatory forbearance", **Journal of Financial Economics**, 110(3): 642–658.
- Nier, E. W. (2005), "Bank stability and transparency", **Journal of Financial Stability**, 1(3): 342–354.
- Okonkwo, J. J. & Azolibe, B. C. (2020), "Corporate Governance and Bank Performance in Nigeria: an Empirical Investigation ", **UNIZIK JOURNAL OF BUSINESS**, 3(2):14–26.
- Osili, U., & Paulson, A. (2014), "Crises and confidence: Systemic banking crises and depositor behavior", **Journal of Financial Economics**, 111: 646–660.
- Polizzi, S. & Scannella, E. (2020), "An empirical investigation into market risk disclosure: is there room to improve for Italian banks?", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, 28(3): 465–483. <https://doi.org/10.1108/JFRC-05-2019-0060>.
- Powell, J. H., (2018), "Financial stability and central bank transparency", Speech presented at the 50 years of Central Banking: the past, the present and the future, a Sveriges Riksbank Anniversary Conference.
- Rahman, A. A., & Bukair, A. A. (2013), "The Influence of the Shariah Supervision Board on Corporate Social Responsibility Disclosure by Islamic Banks of Gulf Co-Operation Council Countries", **Asian Journal of Business and Accounting**, 6(2): 65–104.
- Sadeghi, S. (2019), "Corporate Governance and Liquidity Creation: Evidence from Iranian Banks", **Journal of Money and Economy**, 14(4): 441–452.
- Sahyouni, A. & Wang, M. (2019), "Liquidity creation and bank performance: evidence from MENA", **ISRA International Journal of Islamic Finance**, 11 (1): 27–45.

- Schwert, M., (2018), "Bank capital and lending relationships", **The Journal of Finance**, 73: 787–830.
- Sgherri, S., & Zoli, E. (2009), "Euro area sovereign risk during the crisis", **IMF Working Paper WP/09/222**, Washington, DC: International Monetary Fund. Retrieved from https://www.kif.re.kr/KMFileDir/129001476237347500_IMF%20wp09222.pdf.
- Siregar, D., Anandarajan, A., Hasan, I. (2013), "Commercial banks and value relevance of derivative disclosures after SFAS 133: Evidence from the USA", **Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies**, 16(1): 1–28.
- Smith, J. A., Arnould, G., Milonas, K., Vo, Q. A. (2020), "Capital and liquidity interaction in banking", In Bank of England working paper No. 840.
- Song, F., & Thakor, A.V. (2007), "Relationship banking, fragility, and the asset-liability matching problem", **The Review of Financial Studies**, 20(6): 2129–2177.
- Stiroh, K. & Rumble, A. (2006), "The dark side of diversification: The case of US financial holding companies", **Journal of Banking & Finance**, 30: 2131–2161.
- Tadesse, S. (2006), "The economic value of regulated disclosure: Evidence from the banking sector", **Journal of Accounting and Public Policy**, 25(1): 32–70.
- Tarullo, D. K., (2010), "Lessons from the crisis stress tests", Keynote speech presented at the Federal Reserve Board International Research Forum on Monetary Policy (Washington, DC).

- TOH, M. Y., GAN, C., LI, Z., (2020), "Bank Diversification, Competition and Liquidity Creation: Evidence from Malaysian Banks", *The Singapore Economic Review*, 65(4): 1127–1156.
- Tran, D. V., Hassan, M. K., Houston, R. (2019), "Activity strategies, information asymmetry, and bank opacity", **Economic Modelling**, 83: 160–172.
- Van den Heuvel, S. J. (2012), "Banking conditions and the effects of monetary policy: Evidence from US states", **The BE Journal of Macroeconomics**, 12(2): 1935–1960.
- Wang, W., (2021), "Accounting Restatements and Bank Liquidity Creation", Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3835263> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3835263>.
- Xie, L., Zhang, M., Song, X., Tong, L. (2019), "Does internal competition shape bank lending behavior? Evidence from a Chinese bank", **Pacific–Basin Finance Journal**, 55: 169–181.
- Zelenyuk, N., Faff, R., Pathan, S. (2020), "Size–conditioned mandatory capital adequacy disclosure and bank intermediation", **Accounting & Finance**, 60(4): 4387– 4417.
- Zelenyuk, n., Faff, R., Pathan, S. (2021), "The impact of voluntary capital adequacy disclosure on bank lending and liquidity creation", **Accounting & Finance**, 61: 3915–3935.

الملحق أ: تصنيف السيولة لأنشطة البنك (نقلا عن Sahyouni & Wang, 2019)

الأصول		
الأصول غير السائلة (الوزن = ٢/١)	الأصول شبه السائلة (الوزن = ٠)	الأصول غير السائلة (الوزن = ٢/١)
قروض الشركات والقروض التجارية	قروض الرهن العقاري	قروض الشركات والقروض التجارية
استثمارات في العقارات	قروض الرهن العقاري الأخرى	استثمارات في العقارات
أصول ثابتة	قروض أخرى للعملاء	أصول ثابتة
الشهره	القروض والسلفيات للبنوك	الشهره
الأصول الأخرى غير الملموسة	إعادة الشراء العكسي والضمانات النقدية	الأصول الأخرى غير الملموسة
أصول أخرى	استثمارات حقوق الملكية في شركات زميلة	أصول أخرى
	أوراق مالية أخرى	
الخصوم و حقوق الملكية		
الخصوم غير السائلة (الوزن = ٢/١)	مطلوبات شبه سائلة (الوزن = ٠)	الخصوم السائلة (الوزن = ٢/١)
ودائع العملاء - جارية	ودائع العملاء - لأجل	ودائع العملاء - جارية
ودائع العملاء - المدخرات	الودائع من البنوك	ودائع العملاء - المدخرات
المشتقات القابلة للتداول	إعادة الشراء والضمانات النقدية	المشتقات القابلة للتداول
مطلوبات متداوله	الودائع الأخرى والاقتراضات قصيرة الأجل	مطلوبات متداوله
	جزء القيمة العادلة من الدين	
	احتياطيات ضعف الائتمان	
	احتياطيات المعاشات وغيرها	
	الالتزامات الضريبية الحالية	
	مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	الخصوم المؤجلة الأخرى	
	الخصوم الأخرى	
	إجمالي حقوق الملكية	
الأنشطة خارج الميزانية العمومية		
الأنشطة غير السائلة (الوزن = ٢/١)	الأنشطة شبه السائلة (الوزن = ٠)	الأنشطة غير السائلة (الوزن = ٢/١)
الاعتمادات المستندية تم الإبلاغ عنها خارج الميزانية	الأصول المورقة المدارة التي يتم الإبلاغ عنها خارج الميزانية العمومية	الاعتمادات المستندية تم الإبلاغ عنها خارج الميزانية
خطوط ائتمان ملزمة	عمليات التوريق الأخرى خارج الميزانية العمومية	خطوط ائتمان ملزمة
ضمانات الالتزامات الطارئة الأخرى		ضمانات الالتزامات الطارئة الأخرى

الملحق ب. قائمة مراجعة المخاطر المالية المقدمة من قبل المعيار الدولي للتقارير المالية
٧ والركيزة ٣ (نقلا عن Giner, et al. 2020)

IFRS 7	الركيزة ٣ مخاطر الائتمان
QL : التعرض للمخاطر وكيف تنشأ.	مناقشة إدارة مخاطر الائتمان (على سبيل المثال ، تعريف مدخل التأخر / تنخفيض القيمة للمخصصات العامة والمحددة)
QL : أهدافها وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.	
QL : أي تغييرات عن الفترة السابقة.	
QN : معلومات حول الجودة الائتمانية للأصول المالية التي لم يتأخر موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها.	
QN : المبلغ الذي يمثل على أفضل وجه الحد الأقصى لتعرضه لمخاطر الائتمان في نهاية فترة التقرير دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى (مثل اتفاقيات المقاصة غير المؤهلة للمقاصة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٢) ؛ هذا الإفصاح غير مطلوب للأدوات المالية التي تمثل قيمتها الدفترية على أفضل وجه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان.	إجمالي التعرضات لمخاطر الائتمان الإجمالية (أي بعد التعويضات المحاسبية وفقاً للنظام المحاسبي المعمول به ودون الأخذ في الاعتبار آثار تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان ، مثل الضمانات والمعوضة)
QN : وصف للضمانات المحتفظ بها كضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى ، وتأثيرها المالي (على سبيل المثال ، تحديد مقدار الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تخفف من مخاطر الائتمان) فيما يتعلق بالمبلغ الذي يمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على أفضل وجه (سواء تم الإفصاح عنها وفقاً لـ QN السابقة أو ممثلة بالقيمة الدفترية لأداة مالية).	وصف الضمانات المستلمة للموجودات المالية التي لم يتجاوز تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها
QN : تحليل لأعمار الأصول المالية التي فات موعد استحقاقها في نهاية فترة التقرير ولكنها لم تنخفض قيمتها	
QN : تحليل للأصول المالية التي تم تحديد انخفاض قيمتها بشكل فردي في نهاية فترة التقرير ، بما في ذلك العوامل التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد انخفاض قيمتها	مبلغ القروض المضمحلة والقروض التي فات موعد استحقاقها ، إن وجدت ، مقدمة بشكل منفصل. كما يتم تشجيع البنوك على تقديم تحليل لأعمار القروض التي فات موعد استحقاقها.
QN : طبيعة الأصول وقيمتها الدفترية.	
QN : عندما لا تكون الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، سياسات التخلص من هذه الأصول أو استخدامها في عملياتها.	
	مخاطر السوق
QL : التعرض للمخاطر وكيف تنشأ	مناقشة إدارة مخاطر السوق (الطرق العامة)
QL : الأهداف والسياسات والعمليات لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر	
QL : أي تغييرات عن الفترة السابقة.	
QN : تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة في نهاية فترة التقرير ، يوضح للخطر (VaR) / تحليل الحساسية المستخدم ؛	وصف خصائص نموذج القيمة المعرضة للخطر (VaR) / تحليل الحساسية المستخدم ؛

IFRS 7	الركيزة ٣
كيف أن الربح أو الخسارة وحقوق الملكية قد يتأثران بالتغيرات في متغير المخاطر ذي الصلة الذي كان ممكناً بشكل معقول في ذلك التاريخ	إذا تم تطبيق (VaR): القيم المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة للمخاطر خلال فترة التقرير ؛ في حالة تطبيق (VaR): نتائج الاختبار العكسي لتحليل القيمة المعرضة للمخاطر ؛ هل هناك إفصاحات كمية محددة حول مخاطر سعر الفائدة في دفتر البنوك؟
QN : الأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية	
QN : شرح للطريقة المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية هذا ، والمعايير والافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها البيانات المقدمة	
QN : شرح لهدف الطريقة المستخدمة والقيود التي قد تؤدي إلى أن المعلومات لا تعكس بالكامل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعنية	
QN : عندما تكون تحليلات الحساسية المفصّل عنها وفقاً للفقرة ٤٠ أو ٤١ غير ممثلة لمخاطر متصلة في أداة مالية (على سبيل المثال لأن التعرض في نهاية العام لا يعكس التعرض خلال السنة) ، يجب على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة و سبب اعتقاده أن تحليلات الحساسية غير تمثيلية	
	مخاطر السيولة
QL : التعرض للمخاطر وكيف تنشأ	
QL : الأهداف والسياسات والعمليات لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر	
QL : أي تغييرات في QL أعلاه عن الفترة السابقة.	
QN : تحليل الاستحقاق للمطلوبات المالية غير المشتقة (بما في ذلك عقود الضمان المالي الصادرة) الذي يُظهر آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية	تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية ، فجوة التمويل ، آجال الاستحقاق المتوقعة للمطلوبات المالية / الأصول
QN : تحليل استحقاق الالتزامات المالية المشتقة. يجب أن يشمل تحليل الاستحقاق فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية لتلك المطلوبات المالية المشتقة التي تعتبر آجال الاستحقاق التعاقدية ضرورية لفهم توقيت التدفقات النقدية	
QN : وصف لكيفية إدارة الكيان لمخاطر السيولة الكامنة في QN أعلاه	

ملاحظات: QL = بند الإفصاح عن المخاطر النوعية؛ QN = بند الإفصاح الكمي عن المخاطر.